

خامساً : التاريخ و الحضارة الإسلامية

الصراع على الإمارة بين أشراف مكة في الفترة الأولى من حكم الشريف سعد بن زيد

١٠٧٧ - ١٠٨٢هـ / ١٦٦٦ - ١٦٧١م

إعداد

د. علي بن حسين علي الصميلي

أستاذ مشارك في قسم العلوم الاجتماعية

كلية الآداب - جامعة جازان

الصراع على الإمارة بين أشراف مكة في الفترة الأولى من حكم الشريف سعد بن زيد ١٠٧٧-١٠٨٢هـ / ١٦٦٦-١٦٧١م

ملخص البحث :

تتناول هذه الدراسة الصراع بين أشراف مكة على الإمارة في الفترة الأولى من حكم الشريف سعد بن زيد ١٠٧٧-١٠٨٢هـ / ١٦٦٦-١٦٧١م، وقد مهد الباحث لهذه الدراسة بإلقاء الضوء على بداية الصراع بين الأشراف قبيل هذه الفترة، وكيف أدى ذلك إلى انتشار الفوضى والاضطرابات في الحجاز مما جعل الدولة العثمانية تتدخل بقوة لمواجهة ذلك، وقد توقف هذا الصراع في فترة حكم الشريف زيد بن محسن والتي امتدت من ١٠٤٢-١٠٧٧هـ / ١٦٣٢-١٦٦٦م.

وبعد وفاته عاد الصراع بين الأشراف على الإمارة من جديد لأنه لم يكن له شريك يخلفه في الحكم بمقتضى النظام المتبع عند الأشراف. وقد بين الباحث كيف تمكن الشريف سعد بن زيد برغم حداثة سنه من تولي الحكم بدعم من موظفي الدولة العثمانية في مكة، وكيف كان موقف الأشراف المعارضين منه وعلى رأسهم الشريف حمود بن عبد الله والتوترات التي حصلت بينهم، رغم إقرار السلطان العثماني له على الإمارة، كما بين الباحث في هذه الدراسة محاولة والي مصر للتدخل للقضاء على هذا الصراع لكن الأشراف المعارضين تمكنوا من هزيمة قواته في ينبع مما جعل الصراع يحتدم بينهم وبين والي مصر، ووضحت هذه الدراسة إنه رغم اشتداد الصراع بين الشريف سعد والأشراف المعارضين له لم تحصل بينهم أية مواجهة عسكرية بل إنهم اتحدوا في آخر الأمر لمواجهة سنجق جدة وشيخ الحرم حسن باشا، ولكن بعد أن أضعف هذا الصراع من قوة الإمارة، وقضى على الجهود التي بذلها الشريف زيد بن محسن لاستعادة قوتها وهيبته.

The fight over Leadership between The Ashraf of Makkah during the first era of ShareefSaad bin Zaid's Ruling.

/ ١٦٦٦-١٦٧١ . ١٠٧٧- ١٠٨٢H

Dr. Ali HussienSumaili Humanities

Abstract:

This study focused on the fight between The Ashraf of Makkah over Leadership during the first era of Saad bin Zaid's Ruling between ١٠٧٧- ١٠٨٢H . / ١٦٦٦-١٦٧١. The Study started with giving an Introduction to the beginning of the fight between the Ashraf, and the intervention of the Ottomans during the ١١th century, and how this resulted in making some Ashraf to be the new leaders. This have created much chaos and instability. Then the Ottomans, again, put the chaos into an end, and assigned Zaid bin Mushin as a new governor of Makkah on ١٦٣٢.

After the death of Zaid bin Muhsin, and due to the absence of anyone to take over, the area went back to fights until Saad bin Zaid, who was still young at that time, with the support of the Ottomans, announced himself as the new governor. This has lead some of Saad's opponents, lead by Humoud bin Abdullah, to create some troubles for him. Then the Egyptian governor tried to settle things by fighting against shareefSaad's opponents, but was defeated next to Yanbu. The Egyptian intervention made the Ashrafs' to take him as an enemy and wage war against him. This study also highlighted the fact that although the severity of the dispute between the Ashrafs, they did not fight one another. However, they reunited themselves again while fighting Jeddah's Leader, and the Sheik of Makkah; Hassan Basha. Yet, the dispute has weakened the Ashrafs' power and strength.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة :

كان من أبرز ملامح تاريخ أشرف مكة في القرن الحادي عشر الهجري السابع عشر الميلادي الصراع فيما بينهم على تولي الإمارة، سواءً بين الشركاء في الحكم، أو من الطامعين في الوصول إليها من غير الشركاء وهو الأغلب، وقد حاول الطامعون في الإمارة في ظل عجزهم أمام الشريف الحاكم الاستعانة بقيادة بعض الحملات العسكرية العثمانية إلى بلاد اليمن، أو التعاون مع قادة بعض القوات العائدة من هناك، وكذلك بعض موظفي الدولة العثمانية في مكة، وكان أشد ما يكون الصراع ضراوة إذا كان مدعوماً من قادة هذه الحملات والقوات والموظفين.

وهذا الصراع كان بين الأشراف على الإمارة أكثر وضوحاً في الفترة من ١٠٣٤-١٠٤١هـ / ١٦٢٤-١٦٣٢م، حيث تولى الإمارة في هذه الفترة القصيرة سبعة من أشرف مكة، وهي ما يمكن أن يطلق عليها مرحلة الصراع الأولى على الإمارة في تاريخ الأشراف منذ دخولهم في طاعة الدولة العثمانية^(١).

وقد هدأ هذا الصراع بين الأشراف في الفترة ١٠٤٢-١٠٧٧هـ / ١٦٣٢-١٦٦٦م، وهي الفترة التي تولى فيها الإمارة الشريف زيد بن محسن بفضل الجهود التي بذلها لتوحيد كلمة الأشراف، وجمع شملهم، والوقوف بقوة في وجه موظفي الدولة العثمانية في مكة، وعدم تمكينهم من التدخل في شئون إمارته أو دعم الشريف على حساب الآخر إلا ما ندر.

كان هذا الهدوء مرتبطاً ببقاء الشريف زيد في سدة الحكم، فبعد وفاته مباشرة في سنة ١٠٧٧هـ / ١٦٦٦م، وقبل أن يوارى في التراب برز هذا الصراع من جديد وتصدر تاريخ الأشراف، وكان من أبرز ملامح إمارة الشريف سعد الأولى ١٠٧٧-١٠٨٢هـ / ١٦٦٦-١٦٧١م.

وتكمن أهمية دراسة الصراع بين الأشراف على الإمارة في الفترة الأولى من إمارة الشريف سعد بن زيد في كونه صراعاً محضاً بين الأشراف، فلم تشر المصادر التاريخية التي أمكن الإطلاع عليها إلى وجود دور لموظفي الدولة العثمانية في مكة فيه أو دعمهم للشريف المنافس ضد الشريف الحاكم بعكس الصراعات السابقة، أو حصول مواجهات عسكرية بين الأشراف نتيجة للتنافس على الإمارة.

وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المصادر المكية بصورة كبيرة باعتبارها المصادر الأولية المعاصرة لتاريخ تلك الفترة رغم ما فيها من قصور، وإيرادها لكثير من الحوادث مجملة بدون تفصيل، وكذلك محاباتها للأشراف المتصارعين، كما استفاد أيضاً من المصادر اليمنية المعاصرة لتلك الفترة حيث اشتملت على معلومات غزيرة عن مكة والأشراف في القرن الحادي عشر الهجري، مما يؤكد أهميتها في دراسة تاريخ مكة، وكذلك استفاد من بعض المؤلفات التركية المترجمة.

أما الوثائق العثمانية المتعلقة بهذه الفترة فقد اطلع الباحث على الوثائق المترجمة في معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج في جامعة أم القرى، وفي دارة الملك عبد العزيز في الرياض، ولكنه لم يجد فيها ما يمكن الاستفادة منه في هذه الدراسة، مما يرجح ما ذهب إليه بعض المتخصصين في تاريخ الجزيرة العربية الحديث والمعاصر من ندرة وثائق القرنين العاشر والحادي عشر الهجريين المتعلقة بالحجاز، وعدم فهرسة الموجود منها وطرحه أمام الباحثين^(٢)، وقد أكد عليه بعض المؤرخين الأتراك^(٣)، وكانت غالبية الدراسات التي تناولت الحجاز في القرن الحادي عشر الهجري السابع عشر الميلادي تخلوا من هذه الوثائق، وقد اعتمد الباحث على بعضها في هذه الدراسة.

الصراع على الإمارة بين أشرف مكة في الفترة الأولى

من حكم الشريف سعد بن زيد^(٤)

١٠٧٧-١٠٨٢هـ/١٦٦٦-١٦٧١م

ارتبط جزء من الصراع بين أشرف مكة على الإمارة في القرن الحادي عشر الهجري، السابع عشر الميلادي بنظام المشاركة في الحكم^(٥)، كما ارتبط الجزء الأكبر من ذلك الصراع بطمع بعض الأشراف من غير الشركاء في الحكم في الوصول إليه^(٦).

وكان النظام المتبع لدى الأشراف في تولي الإمارة منذ دخولهم في طاعة الدولة العثمانية إذا توفي الشريف الحاكم، أو اعتزل الإمارة أن يخلفه شريكه في الحكم، إذا اختاره الشريف الحاكم قبل وفاته، وأقره السلطان العثماني، وأرسل إليه بالخلعة والمرسوم الذي يؤيد ذلك^(٧)، وإذا توفي الشريف الحاكم وليس له شريك في الحكم فيختار أشرف مكة وموظفو الدولة العثمانية فيها من يجدون فيه الصفات المطلوبة لهذا المنصب، ويرفعون بذلك إلى السلطان العثماني لإقراره، وفي الغالب يوافق السلطان على هذا الاختيار^(٨). إذ لم أجد في المصادر التي أمكن الإطلاع عليها ما يشير إلى رفض السلاطين لمن اختاره أشرف مكة وموظفو الدولة فيها.

وأحياناً يتولى الإمارة بعض الأشراف دون أن يكونوا شركاء في الحكم، أو مجمعاً على اختيارهم من الأشراف وموظفي الدولة العثمانية في مكة، وذلك عن طريق القوة بمساعدة بعض الحملات العثمانية العسكرية المتجهة إلى بلاد اليمن أو بعض القوات العائدة منها^(٩).

وكانت الاستعانة بهذه القوات من العوامل التي ساعدتها على التدخل في شؤون الأشراف^(١٠)، مما أدى إلى إضعاف سلطتهم، وذهاب هيبتهم، وسلبهم كثير من حقوقهم، وساعد على وصول بعضهم إلى الإمارة على حساب الأمير الشرعي،

دون الالتزام بالنظام المتبع عند الأشرف في تولي الإمارة^(١١) في حالات غير مسبوقة منذ دخول الأشرف في طاعة الدولة العثمانية.

وقد أفلقت النتائج التي ترتبت على هذا الصراع^(١٢) الدولة العثمانية وجعلها تتدخل رغم الضعف الذي تعاني منه والمشاكل التي تحيط بها^(١٣) للقضاء على الأشرف المتمردين ومن معهم من القوات العثمانية، وإعادة الأمير الشرعي إلى سدة الحكم، أو إسناد الإمارة إلى شريف آخر تتوفر فيه الصفات التي تراها لهذا المنصب، أو حسب ما يرى قائد الحملة العثمانية المكلف بالقضاء على هذا الصراع^(١٤).

وعندما وصل الشريف زيد بن محسن^(١٥) إلى إمارة مكة في سنة ١٠٤٢هـ/١٦٣٢م أدرك مدى الضعف الذي أصبحت عليه الإمارة، وأن هذا الضعف ارتبط بدرجة كبيرة بالصراع بين الأشرف، وتدخل بعض رجال الدولة العثمانية في ذلك الصراع بجانب بعض الأشرف.

وكان الشريف زيد معاصراً لذلك الصراع، سواء إبان إمارة والده الشريف محسن بن الحسين ١٠٣٤-١٠٣٨هـ/١٦٢٤-١٦٢٨م^(١٦)، أو أثناء مشاركته في الإمارة مع الشريف محمد بن عبد الله بن الحسن^(١٧) في سنة ١٠٤١هـ/١٦٣١م^(١٨).

وحتى يتغلب الشريف زيد على هذه المشكلة تجنب أن يتخذ له شريكاً في الحكم طوال فترة إمارته^(١٩) التي امتدت حوالي خمسة وثلاثين عاماً^(٢٠). كما لجأ في الوقت نفسه إلى تقريب أشرف مكة إليه فتبنى قضاياهم، وأشرك بعضهم معه في تحمل المسؤولية، حيث أسند إليهم كثيراً من المهمات، وأغدق عليهم من الأموال، وتجاوز عن أخطائهم، ولم يلجأ إلى القوة في التعامل معهم إلا نادراً، إذا اضطره لذلك^(٢١).

وبهذا نجح في التخلص من هذه المشكلة بدرجة كبيرة، ووجد جبهة الأشرف، ولم تذكر المصادر التاريخية أنهم خرجوا عليه أو تحالفوا ضده مع

موظفي الدولة العثمانية في الحجاز طيلة فترة إمارته إلا مرة واحدة، وكانت بتحريض من سنجق^(٢٢) جدة وشيخ الحرم غيطاس بيك^(٢٣) في سنة ١٠٦٠هـ/ ١٦٥٠م، وقد تمكن الشريف زيد من التغلب على ذلك بمساعدة كثير من الأشراف^(٢٤).

وإذا كانت إمارة الشريف زيد بن محسن قد مثلت مرحلة مهمة من تاريخ مكة والأشراف حيث تم فيها توحيد جبهة الأشراف واستعادة جزء كبير من هبة الإمارة وسلطتها، وكانت نهاية لمرحلة من الفوضى والاضطرابات والضعف، فإن وفاته أيضاً كانت بداية لمرحلة جديدة من الفوضى والاضطرابات والضعف في إمارة الأشراف، حيث عادت الأوضاع بعد وفاته إلى ما كانت عليه قبل توليه الإمارة، فقد ظهرت مشكلة الصراع بين الأشراف على الإمارة إلى تصدر تاريخ الأشراف بعد وفاته مباشرة. وقد سبق أن ذكر الباحث أن من الأساليب التي لجأ إليها الشريف زيد لعلاج هذه المشكلة عدم اتخاذ شريك له في الحكم، إلا أنه ما لبث أن تراجع عن ذلك قبيل وفاته بقليل، ربما بضغط من بعض أبنائه، أو خشي أنه إذا توفي وهو بدون شريك في الحكم فسوف يؤدي ذلك إلى الصراع بين الأشراف بعد وفاته، أو لاحظ تطلع بعض الأشراف وتهية أنفسهم لتولي الإمارة من بعده فرشح ابنه الشريف محمد يحيى^(٢٥) لمشاركته وخلافته في الحكم لرغبته في اعتزال الإمارة، ورفع بذلك إلى السلطان العثماني محمد بن إبراهيم بن أحمد^(٢٦)، وقد استجاب السلطان لعرض الشريف زيد وأرسل إليه مرسوماً بذلك^(٢٧).

ورغم موافقة السلطان على مشاركة الشريف محمد يحيى لوالده الشريف زيد وخلافته في الإمارة، إلا أن الشريف زيد لم يعلن ذلك على الملأ ويتخذ الخطوات اللازمة لتنفيذه^(٢٨).

ولم تشر المصادر التي أمكن الإطلاع عليها بالتفصيل إلى أسباب توقف الشريف زيد عن تنفيذ مرسوم السلطان، وإنما ذكرته بعضها بصورة مختصرة، حيث قال المحبي عن ذلك: "فلم يتمكن من تنفيذه درأً للمفسدة"^(٢٩). ولم يذكر ما هي هذه المفسدة.

وقال السنجاري: "وجاء الأمر فكتمه لأمر خشيته"^(٣٠). ولم يذكر هذا الأمر الذي خشيته.

وكان العصامي أكثرهم وضوحاً رغم اختصاره حيث قال: " فلم يتمكن من إنفاذه خشية ما يترتب على ذلك من المفسد، وعدم الرضا من بقية أولاده وبني عمه"^(٣١). ولم يذكر هذه المفسد ولا أسباب عدم الرضى من بقية أولاده وبني عمه.

ويرى الباحث من خلال ما ذكره هؤلاء المؤرخون مجملاً أن عدم تنفيذ الشريف زيد لمشاركة ابنه الشريف محمد يحيى له في الحكم أو خلافته له بعد موافقة السلطان العثماني على ذلك يعود إلى أنه أدرك أن ذلك سيؤدي إلى توتر علاقته بالإشراف - وهو ما كان يعمل على تحاشيه طول فترة إمارته - وبالذات المقربين إليه، كأبناء الشريف عبد الله بن حسن بن أبو نمي^(٣٢)، لأنهم يرون أن لهم الحق في تولي الإمارة، لأن والدهم الشريف عبد الله بن حسن هو الذي أشرك الشريف زيد بن محسن مع أخيهم محمد بن عبد الله بن حسن في الإمارة، وهو ما ساعد الشريف زيد على توليها بعد مقتل الشريف محمد، وربما هذا ما قصده العصامي بقوله: "وعدم الرضى من بقية أولاده وبني عمه". والمفسدة والأمر الذي خشي منه كما ذكر السنجاري والمحيبي.

ويرى الباحث أن الشريف زيد اعتقد أنه طالما وافق السلطان على مشاركة ابنه الشريف محمد يحيى له في الحكم أو خلافته له، فهذا سيعطي الشريف محمد يحيى الأولوية في تولي الإمارة بعد وفاته، ولهذا لم يعلن ذلك خوفاً من ردة فعل أولاده وأقاربه تجاه ذلك كما ذكر العصامي آنفاً.

لهذه الأسباب وغيرها توقف الشريف زيد عن تنفيذ شراكة ابنه محمد يحيى له في الإمارة أو خلافته له انتظاراً للحظة التي يراها مناسبة، لكن المنية وافته قبل ذلك.

وقد أدى توقف الشريف زيد عن تنفيذ شراكة ابنه محمد يحيى معه في الإمارة أو خلافته له إلى توتر العلاقة بين الابن وأبيه، وهو ما جعل الشريف محمد يحيى يمتنع عن تلبية دعوة والده للحج معه في سنة ١٠٧٦هـ/١٦٦٥م، وكان في الغالب لا يتخلف عن ذلك^(٣٣)، رغم الوعود التي وعده بها والده لإقناعه بالحج^(٣٤).

ويبدو أن الشريف سعد بن زيد قد لاحظ هذه الجفوة التي بين أخيه محمد يحيى ووالده، فسارع إلى والده، وتقرب إليه، وحج معه في تلك السنة، ولم يسبق أن فعل ذلك^(٣٥). وهذا مما ساعده على الوصول إلى الإمارة بعد وفاة والده.

وبهذا توفي الشريف زيد وهو بدون ولي عهد أو شريك مما أدى إلى ظهور مشكلة الصراع بين الأشراف على الإمارة من جديد. وإذا كان عدم تعيين الشريف زيد لشريك له في الحكم من أسباب توقف أو هدوء الصراع بين الأشراف في عهده، فإنه كان من أسباب تأجج هذا الصراع بعد وفاته.

وهذه هي المرة الثالثة التي يتوفى فيها الشريف الحاكم دون أن يكون له شريك في الحكم^(٣٦) منذ أن دخلت مكة في طاعة الدولة العثمانية، وكان المتبع في مثل هذه الحالة أن يختار أشراف مكة وموظفو الدولة العثمانية فيها من يجدون فيه الصفات المطلوبة لذلك المنصب من الأشراف ويرفعون به إلى السلطان العثماني لإقراره كما سبق ذكر ذلك.

ونتيجة لعدم وجود شريك في الحكم للشريف زيد يخلفه بعد وفاته، بدأ بعض الأشراف المقربين إليه عندما لاحظوا مرضه الذي توفي منه يهيئون أنفسهم ويتطلعون لخلافته في الإمارة^(٣٧).

إلا أن الشريف سعد بن زيد الابن الأصغر للشريف زيد^(٣٨) كان أكثر منهم طموحاً إليها، ولم يمكنهم مما هيئوا أنفسهم له أو تطلعوا إليه، إذ نجح في فرض نفسه خليفة لوالده في الإمارة، وقد هيئ له تقربه من والده، ومرافقته له في الحج، وفي مرضه الذي مات منه ذلك. فتجمع غالبية المصادر التي أمكن الإطلاع عليها

على أن الشريف سعد وأخاه الشريف حسن^(٣٩)، كانا الوحيدين اللذين حضرا وفاة والدهما الشريف زيد، بينما كان أخوهما الكبار خارج مكة، الشريف محمد يحيى في المدينة، والشريف أحمد بن زيد^(٤٠) في الطائف^(٤١).

وقد استغل الشريف سعد غيابهما أو تعذر به بحجة خوفه على ذهاب الإمارة إلى الطامعين فيها من غير أبناء الشريف زيد إذا انتظر حتى مجيئهما، ورشح نفسه للإمارة وحصل على تأييد أخيه الشريف حسن وعساكر والده وقلة من الأشراف^(٤٢).

وكان أول المعارضين للشريف سعد، الشريف حمود بن عبد الله بن الحسن ابن أبي نمي^(٤٣)، وكان ممن يهين نفسه للإمارة أثناء مرض الشريف زيد بن محسن الذي توفي منه^(٤٤)، وانضم إليه غالبية الأشراف، وعلى رأسهم الشريف أحمد بن محمد الحارث^(٤٥). وذلك لقوة الشريف حمود، وكبر سنه، وحضوره القوي بين الأشراف، ودوره المساند للشريف زيد بن محسن أثناء إمارته^(٤٦)، وغير ذلك من المؤهلات التي لا تتوفر في الشريف سعد لصغر سنه، إضافة إلى غياب إخوته الكبار عن مكة.

وبهذا انقسم الأشراف في مكة إلى فريقين، واستعد كل فريق لقتال الآخر بجمع الأموال والرجال والعتاد العسكري، والتحصن داخل مباني ومعقل مكة^(٤٧).

وكان اختيار الشريف الجديد للإمارة في مثل هذه الظروف مرتبطاً بصورة كبيرة بتأييد سنجق جدة وشيخ الحرم عماد أفندي^(٤٨) أقوى موظفي الدولة العثمانية في مكة؛ لأن موافقة والي مصر عمر باشا^(٤٩)، والسلطان العثماني محمد بن إبراهيم على اختيار الأمير الجديد مرتبطة -في الغالب- بترشيحه وتزكيته، لأنه من خلال وجوده في جدة ومكة، ومعايشته للأشراف عن كثب قادر على اختيار الشريف الأنسب والأفضل للإمارة، وهو من الأهداف الرئيسة لوجوده هناك^(٥٠).

وقد أدرك كل من الشريف سعد والشريف حمود أهمية الحصول على تأييد ودعم عماد أفندي للوصول إلى الإمارة فتتابعت رسلهم إليه للظفر بذلك^(٥١).

ورغم ما يحظى به الشريف حمود من مقومات تؤهله للإمارة قياساً بالشريف سعد، وإجماع غالبية الأشراف على ترشيحه، إلا أن عماد أفندي وقف في جانب الشريف سعد، وأيد توليه للإمارة، وأرسل إليه بخلعة سلطانية كانت لديه^(٥٢)، متجاهلاً بذلك إجماع الأشراف الذي يعتبر من أهم العوامل المساعدة على تولي الإمارة.

وهي سابقة جديدة في تاريخ الأشراف منذ دخولهم في طاعة الدولة العثمانية، إذ لم يسبق أن تعارض اختيار وترشيح موظفي الدولة في مكة مع ما أجمع عليه الأشراف.

وقد لاحظ عماد أفندي بعد أن أرسل الخلعة إلى الشريف سعد مدى استياء غالبية الأشراف من ذلك، فحاول التخلص من حرج الموقف، وأرسل إلى الشريف سعد يشعره أن تأييده له كقائم مقام^(٥٣) عن أخيه الأكبر الشريف محمد يحيى - الموجود في ذلك الوقت في المدينة - بمقتضى موافقة السلطان العثماني السابقة على مشاركته أو خلافته لوالده الشريف زيد بن محسن، وأفهم بعض أنصار الشريف حمود بذلك^(٥٤).

ورغم إشعار عماد أفندي للشريف سعد أن تأييده له كقائم مقام عن أخيه الشريف محمد يحيى، إلا أن الشريف سعد لم يلتزم بذلك، حيث نودي له بالإمارة في مكة^(٥٥)، بمقتضى تأييد عماد أفندي والخلعة التي أرسلها إليه. وهي سابقة جديدة أيضاً، إذ لم يسبق في النظام السياسي لأشراف مكة منذ دخولهم في طاعة الدولة العثمانية، أن خلف الابن والده في الإمارة دون أن يكون مشاركاً له في الحكم وموافقاً على ذلك من السلطان العثماني.

وكانت هذه الحوادث والشريف زيد لم يدفن بعد، ولا أدل على تأزم الأمور بين الأشراف وانشغالهم بأمر الإمارة أن كثيراً منهم لم يتمكن من المشاركة في دفن الشريف زيد بمن فيهم ابنه الشريف سعد، وزوج ابنته الشريف حمود بن عبد الله^(٥٦).

وبعد دفن الشريف زيد جمع الشريف حمود بن عبدالله أنصاره، وأعلن معارضته لتولي الشريف سعد للإمارة، ورفض مبايعته، واستعد كل منهما للقتال، وحصلت بينهم بعض المناوشات إلا أنها لم تصل إلى حد المواجهة العسكرية، ثم ما لبثا أن اصطلحا على بقاء الأمور على ما هي عليه، ويرفع كل منهما عرضاً إلى السلطان العثماني، ومن وافق عليه السلطان وجبت طاعته، وكان ذلك في اليوم الثالث عشر من وفاة الشريف زيد بن محسن^(٥٧). وتذكر بعض الراويات أن عماد أفندي هو الذي اقترح ذلك^(٥٨).

وربما اشترط الشريف حمود مقابل الموافقة على هذا الصلح الحصول على مبلغ من المال، أو أن الشريف سعد حاول استرضاءه بذلك، حيث تذكر بعض المصادر أن الشريف سعداً دفع له مبلغاً من المال^(٥٩).

وبناءً على هذا رفع الشريف سعد عرضاً موقعاً عليه من عماد أفندي سنجق جدة وشيخ الحرم، ومفتي مكة، وكبار قواد العساكر المصرية في مكة، وقلة من الأشراف إلى والي مصر ليرفعه إلى السلطان العثماني، كما رفع الشريف حمود بن عبد الله أيضاً عرضاً موقعاً عليه من غالبية الأشراف في مكة إلى والي مصر ليرفعه إلى السلطان، ويُن في أحقيته بالإمارة، وأن الأشراف لا يرضون بديلاً عنه، وكذلك رفع الشريف محمد يحيى بن زيد من المدينة عرضاً إلى السلطان موقعاً عليه من أعيان المدينة، والتزم لوزير السلطان بمبلغ أربعين ألف دينار^(٦٠) إذا ساعده في تولي الإمارة^(٦١). ولا يستبعد أن يكون أشار في عرضه إلى موافقة السلطان السابقة على مشاركته أو خلافته لوالده في الحكم.

ويلاحظ توقيع عماد أفندي سنجق جدة وشيخ الحرم، وكذلك مفتي مكة وعساكر مصر فيها في عرض الشريف سعد إلى السلطان في ظل إجماع غالبية الأشراف على اختيار الشريف حمود للإمارة وتوقيعهم في عرضه، رغم أن عماد أفندي عندما أرسل الخلعة إلى الشريف سعد أشعره عليه أن تأييده له ليكون قائم مقام لأخيه محمد يحيى الذي كان في المدينة في ذلك الوقت. ويعتقد الباحث إن ذلك يعود إلى الأسباب الآتية:

- ١- هدف عماد أفندي إلى امتصاص غضب الأشراف عليه بسبب تأييده للشريف سعد في ظل إجماعهم على الشريف حمود، لذا أفهم الشريف سعد وأفهمهم أن تأييده للشريف سعد ليكون قائم مقام عن أخيه الأكبر محمد يحيى وليس أميراً لمكة.
- ٢- وجد عماد أفندي أن المصلحة تقتضي التوقيع في عرض الشريف سعد في ظل تأزم الأمور بين الشريف سعد والشريف حمود، وغياب الشريف محمد يحيى في المدينة، خاصة وأن اختيار الشريف الحاكم من أكبر مهامه.
- ٣- ربما اشترى الشريف سعد تأييد عماد أفندي، ومفتي مكة، وعساكر مصر بالمال، وقد ألمح إلى ذلك بعض المؤرخين، فقال العصامي عن الصراع بين الشريفين سعد وحمود: "وقام كل من الرجلين أشد قيام، وجمع الجموع وبذل المال"^(٦٢). وقال ابن الحسين عن ذلك: "ونصب العسكر بعده- أي الشريف زيد بن محسن -ولده سعد بن زيد بن محسن... فبذل سعد من الخزنة الدراهم، وأعطى الجنود المراهم، ففقدوا له الولاية والإمارة بعد أبيه"^(٦٣). وقال عنه الوزير: "وربما أن رفع هذه القضية إلى مسامع السلطنة العثمانية، كان عقب دس البراطيل"^(٦٤) التي انتفع بها كم من عليل"^(٦٥). وقال عنه أبو طالب: "ومع ذلك دس سعد بن زيد مراهم المال، وما غيرها حل المشكلات وتقرير الأعمال"^(٦٦). وقال عنه الشلي: "وانحاز إليه- أي الشريف سعد- عساكر والده، وتبعه عسكر السلطان ورجلاً اسمه عماد الدين"^(٦٧). وغيرهم من المؤرخين"^(٦٨). وكان دفع الأموال والرشاوي من العوامل المساعدة على الوصول إلى المناصب في ذلك الوقت"^(٦٩). "وكانت رشوة سنجق بك والي جدة تؤدي إلى تعيين شخص غير مرغوب فيه ... وكان هذا يؤدي إلى حدوث مصادمات واضطرابات في مكة، وكانت هذا الحالات تكثر عندما تكون الحكومة منشغلة عن هذه المنطقة بسبب حروبها الطويلة"^(٧٠).

٤- لعل تأييد موظفي الدولة العثمانية والعساكر المصرية في مكة للشريف سعد يعود لعلاقتهم الحسنة بوالده الشريف زيد فأيدوه وفاءً لوالده، والتزاماً بوصيته لهم به، وبذلوا أقصى جهودهم لإيصاله إلى الإمارة^(٧١). ولا يستبعد أيضاً خوفهم من تولي الشريف حمود بن عبد الله للإمارة في ظل ما عُرف عنه من الحزم والقوة، فتنبوا تأييد الشريف سعد على صغر سنه، وقلة خبرته، ومخالفة ذلك لإجماع الأشراف حتى يتمكنوا من تسير الأمور وفق مصالحهم، للمحافظة على مكانتهم وامتيازاتهم.

أما العروض التي أرسلها الأشراف المتنازعون على الإمارة إلى والي مصر ليرفعها إلى السلطان العثماني، فتذكر المصادر التاريخية إن عرض الشريف سعد وصل إلى والي مصر، فرفعه من فوره إلى السلطان العثماني^(٧٢).

وأما عرض الشريف حمود بن عبد الله فقد توفي حامله في مصر قبل تسليمه إلى والي، حيث عُثر عليه في تركته^(٧٣). ولم تذكر المصادر التاريخية شيئاً عن عرض الشريف محمد يحيى بعد إرساله من المدينة.

وبهذا يمكن القول أنه لم يصل من عروض الأشراف إلى السلطان العثماني إلا عرض الشريف سعد، وقد وافق السلطان على تنصيبه أميراً لمكة، وأرسل إليه بمرسوم وخلعة الإمارة، وكان وصولها إلى مكة في أواخر شهر رجب من سنة ١٠٧٧هـ/أوائل يناير ١٦٦٦م. وقُرأ المرسوم السلطاني، وألبس الشريف سعد خلعة الإمارة بحضور العلماء والأعيان وموظفي الدولة هناك في الاحتفال الذي أعد لذلك^(٧٤)، وقد تخلف الشريف حمود بن عبد الله ومؤيدوه من الأشراف عن حضور حفل تنصيب الشريف سعد أميراً على مكة^(٧٥).

ويرى الباحث أن مما جعل السلطان العثماني يُقر الشريف سعد على إمارة مكة، رغم حداثة سنه، وعدم ترشيح غالبية الأشراف له، توقيع موظفي الدولة العثمانية في مكة في عرضه وتأييدهم له وعلى رأسهم عماد أفندي سنجق جدة وشيخ الحرم، وربما اعتقد السلطان العثماني ووالي مصر أنه سيسير على نهج والده

في الحكم، بالإضافة إلى ما وجدوه في ذلك مما يساعد على استقرار الأوضاع في الحجاز، أضف إلى ذلك أنه العرض الوحيد الذي وصل إليهم. وبهذا اكتسب الشريف سعد الشرعية الرسمية لإمارته بمقتضى موافقة السلطان العثماني.

ورغم أن الشريف حمود بن عبد الله وأنصاره من الأشراف لم يحضروا حفل تنصيب الشريف سعد أميراً على مكة^(٧٦)، إلا أنهم ما لبثوا أن سارعوا إليه، وبايعوه بالإمارة وأظهروا له الولاء والطاعة^(٧٧). ويعتقد الباحث أن ذلك يعود إلى الأسباب الآتية:

١- التزام الشريف حمود بن عبد الله وأنصاره بالصلح الذي بينه وبين الشريف سعد وما تضمنه من مبايعة من عيَّنه السلطان أميراً على مكة.

٢- خشية الشريف حمود وأنصاره من الظهور بمظهر الخارجين على طاعة السلطان العثماني في اعتراضهم على إمارة الشريف سعد ورفضهم لمبايعته.

٣- أن يكون الشريف سعد قد احتوى الشريف حمود بالمال، ووعدته بتقريبه إليه. إذ تذكر بعض الروايات إن الشريف حمود بن عبد الله بعد مبايعته للشريف سعد أصبح دائم التردد عليه، كثير الطلبات منه، والشريف سعد لا يرد له طلباً حتى وإن كان أكثر مما يستحقه^(٧٨). وقد عبر السنجاري عن ذلك بقوله: "وكتب له مولانا الشريف على جهاته، وزاد في معاليه"^(٧٩) (٨٠).

ويرى الباحث أن استجابة الشريف سعد لكثرة طلبات الشريف حمود بعد مبايعته له تعود إلى إدراكه لقوته، فحرص على احتواءه واستقطابه إلى جانبه، لما يحظى به من القبول بين أشراف مكة، وليكون معيناً له كما كان معيناً لوالده^(٨١) حتى تستقر له الأمور، وإذا بايعه الشريف حمود ضمن إجماع الأشراف على إمارته.

واستمرت العلاقات بينهما على هيئة حسنة حتى أوائل شهر القعدة من سنة ١٠٧٧هـ/أواخر يناير ١٦٦٧م، ففي هذا الشهر توقف الشريف سعد عن الاستجابة

لطلبات الشريف حمود، أو أوقف مخصصاته مما أدى إلى توتر العلاقة بينهما^(٨٢). ولم تشر المصادر التاريخية إلى أسباب ذلك.

ويعود ذلك في رأي الباحث إلى الأسباب التالية:

١- استقرار الأمور للشريف سعد ، لذا وجد أنه غير مضطر إلى الاستجابة لطلبات الشريف حمود المبالغ فيها.

٢- خشية الشريف سعد إن استجابته لطلبات الشريف حمود وبالذات المالية ستجعله يعتقد فيه الضعف أو الخوف، فيقتدي به بعض الأشراف، وربما اعتقد أن الأموال التي يعطيها للشريف حمود سوف تؤدي إلى زيادة قوته وكثرة المناصرين له.

٣- ربما هدف الشريف حمود من المبالغة في طلباته إلى دفع الشريف سعد إلى رفضها ليتخذ من ذلك ذريعة ومبرراً للخروج عليه.

وعندما توترت الأمور بين الشريفين سعد وحمود أدرك الشريف حمود أنه غير قادر على مواجهة الشريف سعد في مكة، لوجود موظفي وعساكر الدولة العثمانية بجانبه، بالإضافة إلى أنصاره من الأشراف والقبائل في ظل شرعية إمارته، وربما خاف أن تؤدي المصادمات بينه وبين الشريف سعد داخل مكة إلى انتهاك حرمة البيت والمشاعر المقدسة ويعرض الحجاج للخطر، لاسيما وأن موسم الحج قد أزف ، وهذا ما لن يرضى عنه والي مصر والسلطان العثماني، وهو من أهم ما يقلق السلاطين العثمانيين وولاة مصر وموظفي الدولة في مكة، ويجعلهم يتدخلون بقوة للتصدي لذلك^(٨٣)، وسيؤدي هذا إلى نقمتهم عليه، وعدم استجابتهم لطلباته فيما يتعلق بالإمارة وغيرها فيما بعد.

لهذه الأسباب وغيرها خرج الشريف حمود من مكة إلى الزَّاهر^(٨٤) وأقام به، وخلال ذلك حاول بعض السعاة الإصلاح بينه وبين الشريف سعد، لكن محاولاتهم باءت بالفشل^(٨٥). ولم تذكر المصادر التاريخية تفاصيل تلك المحاولات ولا أسباب

فشلها حتى يتمكن الباحث من تقييم موقف الشريفين بصورة أكثر دقة وموضوعية. ولعل الشريف حمود اشتط في طلباته مما جعل الشريف سعد يرفضها في ظل قوته وشرعية إمارته وتأييد موظفي الدولة العثمانية في مكة له، أو أن الشريف سعد لم يقدم بعض التنازلات لاسترضاء الشريف حمود.

ويبدو أن الشريف حمود بن عبد الله بعد فشل مساعي الصلح، خشي من مهاجمة الشريف سعد له بما معه من رجال الدولة وعساكرها، وذلك لقرب الزاهر من مكة، فانتقل من الزاهر إلى وادي مَرَّ^(٨٦) ومعه كثير من الأشراف والأتباع والعبيد^(٨٧).

وفي هذه الأثناء نجح الشريف سعد في استقطاب منافسه الآخر على الإمارة أخيه الشريف محمد يحيى^(٨٨). ولم تذكر المصادر التاريخية كيفية ذلك. وربما دفعه إلى ذلك خوفه من انضمامه إلى الشريف حمود، أو أن الشريف محمد يحيى وجد أنه لا جدوى من معارضته للشريف سعد طالما أقره السلطان العثماني على إمارة مكة، لذا من الأفضل له الانضمام إلى صف أخيه لأنه على أقل تقدير سيحظى بما لم يحض به وهو معارضاً له.

أما الشريف حمود فقد اتخذ من وادي مَرَّ مركزاً لنشاطه العدائي ضد الشريف سعد، حيث أرسل بعض رجاله للأغارة على أطراف مكة لجبر الشريف سعد إلى الخروج لقتاله، لكن الشريف سعد لم تستفزه هذه الغارات^(٨٩). فقام الشريف حمود بمهاجمة ونهب القوافل التجارية، وبعض قوافل الحجاج السائرة ما بين مكة وجدة والقنفذة^(٩٠) والمدينة المنورة^(٩١)، وذلك لتوفير الأموال التي يحتاجها مع أنصاره من الأشراف في ظل توقف الشريف سعد عن دفع مستحقاتهم، ولإضعاف الشريف سعد اقتصادياً أيضاً وإظهاره بمظهر الضعيف الذي لا يستطيع حماية قوافل الحج والقوافل التجارية التي تمثل عماد الاقتصاد المكي. "وكثيراً ما يلجأ الأشراف الذين يخرجون من مكة مغاضبين للشريف الحاكم إلى مثل هذه الأعمال لإجباره على قبول طلباتهم وإنها الخلاف معهم"^(٩٢).

وقد ترتب على تحركات الشريف حمود العسكرية توقف بعض قوافل الحج، وبعض القوافل التجارية عن السير إلى مكة وهو مما ساعد على ارتفاع الأسعار في مكة بصورة كبيرة^(٩٣).

ومع ذلك لم تنجح هذه التحرشات في دفع الشريف سعد إلى الخروج إلى قتاله، أو تثنيه عن موقفه منه، بل وجد فيها ما يثير السلطان العثماني ووالي مصر وأمراء الحج على الشريف حمود. وقد فطن الشريف حمود لذلك فحاول أن يخرج الشريف سعد ويستعين عليه بأمراء الحج لحلول موسم حج سنة ١٠٧٧هـ/١٦٦٧م، فعندما علم بوصول قافلة الحج المصري بقيادة أزيك بيك^(٩٤) إلى قرب مكة، سار إليه مع قواته وطوق القافلة برجاله، واشتكى عليه من قطع الشريف سعد لما كان يعطيه من الأموال هو وغيره من الأشراف، وأفهمه أنه لن يسمح لأحد بالحج حتى يحصل على ماله ولأنصاره من الأشراف من الأموال عند الشريف سعد وكان مقدارها مائة ألف أشرفي^(٩٥).

ويبدو أن أزيك بيك تعاطف مع الشريف حمود، أو اقتنع بظلم الشريف سعد له وحرمانه من مستحقاته، أو رغبة منه في الإصلاح بين الأشراف، حتى يتجنب المواجهة مع الشريف حمود والتي ربما تعيق أداء القافلة لفريضة الحج^(٩٦)، لذا حاول تهدئة الشريف حمود، والتزم له بمحاولة الإصلاح بينه وبين الشريف سعد، وتعهد بتسليمه نصف المبلغ الذي يطالب به قبل الصعود إلى عرفة، فخلى الشريف حمود سبيل قافلة الحج المصرية^(٩٧)، أما ثقة منه بوعد أزيك بيك، أو خوفاً من اتهامه بقطع طريق قوافل الحج وهو ما سيجعله في مواجهة غير محسوبة مع أمراء الحج العثمانيين؛ لأنه يعلم أن السلطان العثماني ووالي مصر لن يسكتا على ذلك.

وفي اليوم التالي دخل أزيك بيك بقافلة الحج المصرية إلى مكة، وألبس الشريف سعد الخلعة، ثم شفع عنده في مستحقات الشريف حمود، فقبل الشريف سعد شفاعته، وتمم له ما تعهد به للشريف حمود، حيث أرسل إليه بخمسين ألف أشرفي قبل الصعود إلى عرفة^(٩٨).

ورغم أن الشريف سعد صاحب ولاية شرعية، وليس هناك ما يضطره للاستجابة لطلبات الشريف حمود، إلا أن الباحث يرى أنه بقبوله لشفاعة الأمير أزيك بيك حقق أمرين:

١- كسب الأمير أزيك إلى جانبه، وعندما يعود أزيك إلى القاهرة سينقل عنه صورة حسنة لوالي مصر ومن ثم إلى السلطان العثماني.

٢- ضمن سلامة أمن الحجاج من هجمات الشريف حمود، وهذا من أهم واجبات الشريف الحاكم، والمصدر الرئيس لرضى السلطان ووالي مصر عنه^(٩٩)، وإذا حصل وهاجم الشريف حمود الحجاج فسيظهر بذلك بالخارج عن طاعة السلطان، ومن المفسدين في الأرض، وهو ما سيضعف من موقعه، ويجعله عرضة للانتقام الدولة.

ولم يذكر بعد ذلك أن الشريف حمود أعاق حركة الحج أو هاجم القوافل التجارية بعد أن التزم له أزيك بيك بنصف ما له عند الشريف سعد، أو حصوله على نصف مستحقاته التي عند الشريف سعد. مما يدل على أن معارضته للشريف سعد كانت بهدف الحصول على بعض الامتيازات.

وبعد نهاية الحج حاول أزيك بك، وأمراء محامل الحج الآخرون، وموظفو الدولة العثمانية في مكة مثل عماد أفندي وقادة العساكر الإصلاح بين الشريفين سعد وحمود، فاستدعوا حمود للمثول أمام قاضي الشرع بحضورهم، وكان ذلك في يوم الاثنين ٢٠ ذي الحجة سنة ١٠٧٧هـ/ ٢٦ مايو ١٦٦٧م، وقد حضر الشريف محمد يحيى ممثلاً لأخيه الشريف سعد، وطالب الشريف حمود بتسليم الأموال التي استولى عليها ونهبها من القوافل التجارية السائرة ما بين مكة والمدن المجاورة لها قبل موسم الحج^(١٠٠).

ورغم إجماع غالبية المصادر غير المكية على نهب الشريف حمود لتلك القوافل، إلا أن المصادر المكية التي انفردت بذكر هذه المحاكمة تذكر أن الشريف سعد لم يتمكن من إثبات ذلك على الشريف حمود أمام القاضي^(١٠١).

ويرى الباحث أنه ربما يفهم من سياق الروايات التي أوردتها هذه المصادر وغيرها إن الحجة قامت على الشريف حمود، أو أنه أدرك ضعف حجته أمام القاضي ومستولي الدولة ولم يمكن من نفيها عنه، وخشي من حكم القاضي عليه، فحاول تلافي ذلك، وطلب من الحاضرين من موظفي الدولة السماح له بالتوجه إلى مصر لرفع أمره إلى السلطان العثماني أو المسير إليه بنفسه لينظر في قضيته، فأذنوا له فخرج مع الحاج الشامي حتى بَدُر^(١١٢)، وهناك تخلف عنهم وأقام بها حتى نهاية شهر صفر من سنة ١٠٧٨ هـ/أغسطس ١٦٦٧ م.^(١١٣) مما يعطي إحياءً أن الشريف حمود هدف من ذلك إلى التخلص من حكم القاضي عليه في مكة.

وعندما استقر الشريف حمود في بدر أعاد التفكير في موقفه من الشريف سعد فوجد أنه لا جدوى من ذهابه إلى مصر طالما أن السلطان العثماني أقر الشريف سعد على الإمارة، وخشي أن ذهابه إلى مصر أو استطنبول سيكون وبالاً عليه باعتباره خارجاً على الحاكم الشرعي، وبالتالي خارجاً على السلطان العثماني، وربما يُقبض عليه بسبب ذلك، وكذلك بسبب مهاجمته للقوافل التجارية، إذ أن الشريف سعد في الغالب قد رفع بذلك إلى والي مصر والسلطان العثماني، أو أن ذلك وصلهم عن طريق أمراء الحج، فقرر التوقف عن فكرة السير بنفسه إلى مصر، واتجه من بدر إلى يَنْبُع^(١١٤)، واستقر بها^(١١٥)، وهناك ترجح له إرسال ابنه الشريف أبو القاسم^(١١٦) بدلاً عنه مع بعض الأشراف إلى والي مصر، وأصبحهم بعض الهدايا إليه^(١١٧). وإذا نجح الوفد في المهمة التي خرج من أجلها فذلك ما يريده الشريف حمود، وإذا فشل لم يخسر شيئاً، وكان بعيداً عن قبضة والي مصر.

ويتضح من سياق الحوادث-في ظل صمت المصادر التاريخية- أن الصراع بين الشريف سعد والشريف حمود، وما ترتب عليه من نهب الشريف حمود لبعض القوافل التجارية، قد وصل إلى والي مصر إبراهيم باشا^(١١٨)، أما عن طريق رسائل الشريف سعد، أو عن طريق أزبك بك أمير الحاج المصري، فحاول المسارعة إلى تدارك الأمر وأرسل مندوباً^(١١٩) من قبله إلى مكة للإصلاح بين الشريفين سعد

وحمود، وقد التقى مندوب الباشا بالشريف أبو القاسم ومن معه من الأشراف في الحوراء^(١١١)، وأخبر كل منهم الآخر بالمهمة التي خرج من أجلها، واتفق الوفد معه أو طلب منهم أن يتوقفوا عن السير إلى مصر، والانتظار في الحوراء حتى معرفة ما تسفر عنه مهمته في الإصلاح بين الشريفين سعد وحمود، فوافقوا وأرسلوا معه أحد الأشراف ليوافقهم بالأخبار^(١١٢).

وبعد مرور خمسة عشر يوماً من انتظار الشريف أبو القاسم ومن معه من الأشراف في الحوراء لم تصلهم أي أخبار عن نجاح أو فشل مندوب الباشا في الإصلاح بين الأشراف، فواصلوا سيرهم إلى مصر، وقد أحسن واليها إبراهيم باشا استقبالهم، وأكرم وفادتهم، وقبل هداياهم، وطلب منهم الانتظار عنده حتى يعود مندوبه من الحجاز ليعرف منه حقيقة الوضع وتفاصيله هناك وكان وصولهم إلى مصر في ١٢/٣/١٠٧٨ هـ ١/٩/١٦٦٧ م^(١١٣).

ولاشك أن فترة الخمسة عشر يوماً التي انتظرها الشريف أبو القاسم ومن معه من الأشراف في الحوراء انتظاراً لنجاح مندوب الباشا في مهمته غير كافية في ظل تأزم الوضع بين الأشراف، وإقامة الشريف حمود في ينبع والشريف سعد في مكة، بالإضافة إلى المدة التي يحتاجها المندوب لقطع المسافة الطويلة من الحوراء إلى ينبع ومكة والتي تبلغ حوالي ٥٥٠ كم^(١١٤)، إذ أنه في الغالب يحتاج إلى فترة أطول من الخمسة عشر يوماً. أو لعل المندوب وصل خلال هذه الفترة إلى ينبع والتقى بالشريف حمود، وتبين للشريف حمود أن الأمور لا تسير في الاتجاه الذي يريد^(١١٥)، فأرسل إلى ابنه الشريف أبو القاسم ومن معه من الأشراف وطلب منهم مواصلة السير إلى والي مصر، لكن المصادر المتاحة لم تشر إلى ذلك.

ورغم إجماع غالبية المصادر التاريخية على ذكر مهمة مندوب والي مصر للإصلاح بين الأشراف إلا أنها لم تورد معلومات تفصيلية عن هذه المهمة والجهود التي بذلها للإصلاح بين الأشراف، مما يوجد ضبابية حول هذه المهمة، وصاحبها، ويجعل من الصعوبة بمكان تحليل مواقف الأشراف، ومن هو المتشدد منهما في مطالبه وخلاف ذلك.

ويفهم مما ذكرته بعض الروايات أن المندوب فشل في المهمة التي خرج من أجلها، وبناءً على ذلك كتب كلٌّ من الشريف سعد والشريف حمود إلى والي مصر والسلطان العثماني بذلك^(١١٥).

ويتضح من ذلك أن مندوب الباشا استغرقت منه محاولة الإصلاح بين الأشراف وقتاً طويلاً، وذلك لشدة الخلاف فيما بينهم وتعنتهم في مطالبهم، الأمر الذي جعل والي مصر إبراهيم باشا يقلق لتأخر عودته، ويصدق إشاعة مقتله من قبل الشريف حمود بن عبد الله، فاعتقل الشريف أبو القاسم ومن معه من الأشراف في مصر^(١١٦).

ورغم أن المصادر التي ذكرت هذه الإشاعة لم تورد معلومات مفصلة عن أسبابها وملابساتها ومن المسئول عنها، إلا أن الباحث يرى أنها في الغالب لا تخرج عن الاحتمالات الآتية:

١- أن يكون الشريف سعد تعمد تأخير عودة مندوب الباشا إلى مصر، أو كان وراء إشاعة مقتله، ليدفع إبراهيم باشا إلى الانتقام من الوفد الذي أرسله الشريف حمود بن عبد الله، ويرفض الاستجابة لمطالبهم.

٢- أن يكون الشريف حمود وجد أن ما توصل إليه مندوب الباشا ليس في صالحه، وبالتالي في صالح الشريف سعد، ولهذا ربما يساومه إبراهيم باشا على موقفه المعارض للشريف سعد باعتقال ابنه الشريف أبو القاسم ومن معه من الأشراف، فتعمد تأخير عودة مندوب الباشا إلى مصر، حتى يعود ابنه أبو القاسم ومن معه من الأشراف إلى مكة، فتنبه الشريف سعد إلى ذلك وأشاع مقتله حتى يفسد على الشريف حمود مخططه، ويكون الشريف أبو القاسم ومن معه من الأشراف عرضة للانتقام الباشا.

٣- ربما أن المندوب قُتل بالفعل سواء من قبل الأشراف أو من غيرهم، لكن المصادر التي ذكرت هذه الحادثة لم تؤكد صراحة على ذلك كما أنها لم تذكر عودته إلى مصر مما يوجد ضبابية حول هذا الموضوع.

وبغض النظر عن حقيقة مقتل مندوب الباشا، فإن ذلك قد أيد موقف الشريف سعد بصورة كبيرة، وأضعف من موقف الشريف حمود، وأصبح لدى والي مصر ما يساوم عليه الشريف حمود للتراجع عن معارضته للشريف سعد، وهو ابنه أبو القاسم ومن معه من الأشراف الذين اعتقلهم في القاهرة.

وفي هذه الأثناء انفتحت على الشريف سعد جبهة أخرى، فقد انشق عليه أخوه الأكبر ومنافسه السابق على الإمارة الشريف محمد يحيى -الذي سبق وإن نجح في استقطابه إلى جانبه- وسار إلى الشريف حمود بن عبد الله في ينبع وتحالف معه، لأن الشريف سعد رفض أن يشركه معه في الإمارة والأموال، وينادي له بذلك في مكة، رغم أن الشريف سعد استرضاه بما سنوى ذلك بما يريد^(١١٧).

وبهذا اتحد منافسا الشريف سعد في جبهة واحدة مما زاد من قوتهم، وكان على الشريف سعد أن يواجههما جميعاً في وقت واحد.

أما والي مصر إبراهيم باشا فعندما وصله خبر مقتل مندوبه في الحجاز أصدر تأييداً للشريف سعد وأرفقه بخلعة وأرسلها إليه، وكان وصولها إلى مكة في ١٧ رجب ١٠٧٨ هـ/ ٢ يناير ١٦٦٨ م^(١١٨).

وبهذا يمكن القول أن إبراهيم باشا جزم بصحة موقف الشريف سعد من الشريف حمود، إضافة إلى أنه الأمير الشرعي، وتأكد له من خلال الدلائل تمرد الشريف حمود، وإنه وراء مقتل مندوبه الذي أرسله للإصلاح بين الأشراف، وهو ما جعله يتشدد في التحفظ على الشريف أبو القاسم بن حمود بن عبد الله ومن معه من الأشراف في مصر^(١١٩). وهذا مما عزز من موقف الشريف سعد، وأضعف من موقف الشريف حمود وأظهره بمظهر الخارج على السلطان.

وربما لاحظ إبراهيم باشا ضعف أثر ممثل السلطان العثماني في مكة سنجق جدة وشيخ الحرم عماد أفندي في الإصلاح بين الأشراف المتصارعين، أو انحيازه لفريق على حساب الآخر^(١٢٠)، فحاول إحداث تغيير إداري ربما يساعد في

تهدئة الأوضاع في مكة، فأسند سنجقية جدة ومشیخة الحرم إلى يوسف بك^(١٢١) بدلاً من عماد أفندي، وكلفه بمهمة الإصلاح بين الأشرف^(١٢٢). وربما اعتقد والي مصر أن من أسباب ضعف سنجق جدة وشيخ الحرم افتقاده للقوة التي تساعد على تحقيق مهمته في الحجاز فزود يوسف بك بقوة عسكرية من خمسمائة جندي، وقد خرجت هذه الحملة إلى مكة برفقة قافلة الحج المصري وبعض التجار حيث بلغ عددهم حوالي الألف وقليل ألف وخمسمائة^(١٢٣).

وفي الوقت الذي اعتقد والي مصر إبراهيم باشا أن الإجراءات التي قام بها من اعتقال الشريف أبو القاسم بن حمود ومن معه من الأشرف في مصر، وإرسال التأييد والخلعة للشريف سعد، وتعيين سنجقاً لجدة وشيخاً للحرم بدلاً من السنجق السابق، من شأنها المساعدة على تهدئة الأوضاع في مكة أو القضاء على الصراع بين الشريف سعد والشريف حمود، إلا أنها كانت لها نتائج أخرى زادت من تأجيج هذا الصراع، فقد وسعت دائرة عداة الشريف حمود للشريف سعد لتشمل العداوة لوالي مصر إبراهيم باشا وتزيد من حنقه وغضبه عليه مما جعله يتمادى في العصيان وقطع الطرق^(١٢٤).

فهو يرى أن إبراهيم باشا لم يكتف بإرسال خلعة التأييد للشريف سعد ويتجاهل رسائله إليه فحسب، وإنما توج ذلك باعتقال ابنه أبي القاسم ومن معه من الأشرف الذين أرسلهم إليه، ربما ليساومه بهم على موقفه من إمارة الشريف سعد. لهذا وغيره قرر الشريف حمود التصدي لحملة يوسف بك والحيلولة بينها وبين الوصول إلى مكة، والمساومة بذلك على خروج ابنه أبو القاسم ومن معه من الأشرف من سجن إبراهيم باشا، أو ضمان سلامتهم على أقل تقدير، وأرسل إلى قائد الحملة يوسف بك عندما وصل إلى ينبع يشعره إنه لن يمكنه من الوصول إلى مكة ما لم يلتزم له بسلامة وعودة ابنه أبو القاسم ومن معه من الأشرف المعتقلين في مصر^(١٢٥).

ولا يستبعد أيضاً أن يكون خوفه من وصول هذه القوة إلى مكة وبالتالي استقواء الشريف سعد بها عليه، من أسباب تصديه لها ومنعها من الوصول إلى مكة. أما يوسف بك فلم يحمل تهديد الشريف حمود على محمل الجد، ويتخذ الاحتياطات اللازمة لذلك، كأن يغير خط سيره إلى مكة^(١٢٦)، أو يتوقف عن السير إليها، أو يدخل في مفاوضات مع الشريف حمود للوصول إلى حل مرض للطرفين، واكتفى بأن أوضح للشريف حمود إنه إنما جاء لأداء فريضة الحج، والإصلاح بين الأشراف، وقرر مواصلة سيره إلى مكة، فاستنفر عليه الشريف حمود القبائل الموالية له وغيرها من الطامعة في السلب والنهب، والتقى بحملة يوسف بك في ينبع في يوم الأربعاء ١٩ رجب ١٠٧٨ هـ/ ٤ يناير ١٦٦٨ م، وقتل أكثر رجالها، وسلب الأموال التي معها، والقلعة التي نجت بما فيهم قائد الحملة يوسف بك أسرهم وجعلهم رهائن في ابنه أبو القاسم ومن معه من الأشراف المعتقلين في مصر^(١٢٧). واعتبرت الشلي هذه المعركة واقعة غير مسبقة للأشراف مع العثمانيين^(١٢٨)، فلم يسبق أن دخل الأشراف من أمراء مكة أو المعارضين لهم في مواجهة مع قوات الدولة العثمانية وانتصروا عليها.

وقد ترتب على هذه الحادثة موجة من الفوضى والاضطرابات، وتوقف بعض قوافل الحج والقوافل التجارية السائرة إلى مكة مما زاد من سوء الحالة الاقتصادية فيها بجانب القحط والجذب الذي عم في تلك السنة^(١٢٩).

ولما وصل خبر هذه المعركة إلى والي مصر قتل بعض الأشراف المعتقلين في مصر الذين مع الشريف أبو القاسم، كما حاول قتل الشريف أبو القاسم والشريف محمد بن أحمد الحارث؛ لأن آباءهما كان المسؤولين المباشرين عما حل بحملة يوسف بك، لكن العلماء لم يجيزوا له ذلك، فأبقاهما في السجن^(١٣٠).

واعتبر والي مصر إبراهيم باشا ما قام به الشريف حمود بن عبد الله تحدياً له وللدولة العثمانية، فسارع بإرسال حملة عسكرية إلى الحجاز^(١٣١) مكونة من ثلاثة

آلاف جندي^(١٣٢) للقضاء على تمرد الشريف حمود، وأسند قيادتها إلى محمد جاوش^(١٣٣)، وعينه بجانب ذلك سنجقاً لجدة وشيخاً للحرم بدلاً من عماد أفندي^(١٣٤). وقد سبق هذه الحملة طليعة عسكرية وصلت إلى مكة يوم الأربعاء ١٩ شوال ١٠٧٨هـ/ ٢ إبريل ١٦٦٨م، وأخبرت بتجهيز الحملة التي أعدها باشا مصر إلى الحجاز^(١٣٥).

وعندما خرجت الحملة المصرية إلى الحجاز أرسل الشريف سعد في ٢ القعدة، ١٤ إبريل قوة عسكرية من مائتي رجل لحماية ينبع^(١٣٦)، إذ نمي إليه إن الشريف حمود بن عبد الله ينوي مهاجمتها ونهبها، وعندما اقتربت هذه الحملة من ينبع النخل تجنب الشريف حمود الاصطدام بها وتنحى إلى الشرق حتى تجاوزت ينبع، وقد انتظرت هذه القوة في ينبع البحر حتى وصلت الحملة المصرية فسارت معها^(١٣٧).

كما أن الشريف سعد ربما خشي من تصدي الشريف حمود للحملة المصرية والإيقاع بها على غرار ما فعله مع الحملة السابقة، أو أنه وصل إليه طلب بضرورة ملاقاتها والسير معها لقتال الشريف حمود قبل حلول الحج، فسارع على رأس قوة عسكرية لاستقبالها في ينبع البحر^(١٣٨). ومن هناك راسل الشريف سعد ومحمد جاوش، الشريف حمود ودعوه إلى التراجع عما هو عليه من العصيان والتمرد، لكنه لم يستجب وأصر على ما هو عليه، فزحفوا عليه بقواتهم إلى ينبع^(١٣٩).

ولكن لفارق القوة بين الطرفين أدرك الشريف حمود عجزه عن مواجهة الشريف سعد ومحمد جاوش، أو أن القبائل التي تحالفت معه انفضت من حوله، أما لخوفهم من قوة الحملة المصرية، أو أن محمد جاوش والشريف سعد نجحا في تحييدهم عن الشريف حمود ببذل الأمان والمال، لذا أثر تجنب الدخول في مواجهة غير محسوبة، وفضل الانسحاب شرقاً إلى صحراء نجد مع بعض كبار الأشراف المعارضين لإمارة الشريف زيد مثل: الشريف محمد يحيى والشريف

أحمد محمد الحارث^(١٤٠)، أما بهدف استدراجهم والإيقاع بهم، أو لتيقنهم من صعوبة سيرهم وراءهم في تلك القفار.

ولما لم يجد محمد جاوش والشريف سعد، الشريف حمود في معسكره، وتأكدوا من انسحابه إلى الصحراء، أبقوا قسماً من الجيش في ينبع لحراستها خوفاً من هجمات الشريف حمود بعد مغادرتهم لها، وساروا بالقسم الآخر وهو الأكثر لأداء فريضة الحج^(١٤١).

وبعد انتهاء موسم الحج أخرج محمد جاوش أمراً من باشا مصر للشريف سعد يقضي بخروجه معه لقتال الشريف حمود بن عبدالله، فخرج معهم الشريف سعد في ١٦ الحجة ١٠٧٨ هـ/ ٢٨ مايو ١٦٦٨ م إلى ينبع، ولكنهم لم يجدوه هناك، ففكر محمد جاوش وقواده في تتبعه في الصحراء، لكن الشريف سعد أفهمهم بصعوبة ذلك على القوات المصرية لشدة الحر وقلة الماء، ورجع لهم عودة القوات المصرية إلى مصر، والتزم لهم بمطاردة الشريف حمود، فوافق محمد جاوش وقادته على ذلك، وعادت القوات المصرية إلى بلادها، وبقي محمد جاوش مع الشريف سعد حيث عاد معه إلى مكة لاستلام مهام وظيفته سنجقاً لجدة وشيخاً للحرم^(١٤٢).

وكان موقف والي مصر من القوات المصرية بعد عودتها إلى مصر دون القبض على الشريف حمود أو القضاء عليه سيئاً، حيث منع قادة الحملة من الدخول إلى مصر، لكنه ما لبث أن تراجع عن ذلك بدافع المصلحة^(١٤٣).

ورغم التزام الشريف سعد لمحمد جاوش بتتبع الشريف حمود بن عبدالله في الصحراء بعد عودة القوات المصرية إلى بلادها، إلا أن المصادر التي أوردت ذلك لم تذكر أن الشريف سعد نفذ ما التزم به، ولم تذكر أيضاً موقف محمد جاوش من عدم تنفيذ الشريف سعد لذلك. بعد أن باشر مهام عمله سنجقاً لجدة وشيخاً للحرم. ولا يستبعد أن يكون الشريف سعد قد احتوى محمد جاوش بطريقة ما، وجعله يغض النظر عن تتبعه للشريف حمود. وقد عقب الطبري على ذلك بقوله:

ولما قفوا^(١٤٤) عاد الشريف إلى مكة سامحه الله تعالى^(١٤٥). وكأنه يلمح إلى عدم التزامه بما وعد به.

ويرى الباحث أنه على الرغم من فشل حملة محمد جاوش في القبض على الشريف حمود، إلا أنها نجحت في تحقيق الهدف الذي خرجت من أجله وهو القضاء على تمرده وعصيانته، حيث كان انسحابه إلى الصحراء يمثل نهاية نشاطه السياسي والعدائي ضد الشريف سعد ووالي مصر بعد أن أدرك جدية والي مصر والشريف سعد في التصدي له. ولعل من أسباب توقف نشاطه خروج ابنه الشريف أبو القاسم من السجن في مصر، ثم وفاته بالطاعون في سنة ١٠٨١هـ/١٦٧٠م^(١٤٦). وكان اعتقال ابنه في مصر هو السبب الرئيسي الذي جعله ينقل نشاطه العدائي من الشريف سعد إلى والي مصر.

ولم تنته علاقة الشريف سعد مع منافسيه على الإمارة الشريف حمود بن عبد الله، وأخيه الشريف محمد يحيى بن زيد، والشريف أحمد بن محمد الحارث، عند انسحابهم إلى صحراء نجد، كما لم يغلب عليها الطابع العدائي حتى نهاية إمارته الأولى، فقد كان لديه من الحلم والحكمة وسعة الصدر ما ساعده على التجاوز والصفح عنهم واستقطابهم إلى جانبه، وهي نفس السياسة التي سار عليها والده في معاملة الأشراف المعارضين له، وقد سبق ذكر ذلك.

فعندما تأزمت الأمور بين الشريف سعد وسنجد جدة وشيخ الحرم حسن باشا^(١٤٧)، خشي الشريف سعد من استعانة حسن باشا بهم في ظل ما يملكه من صلاحيات، ووجد أن من أفضل الوسائل التي يستعين بها على التصدي لتجاوزات حسن باشا توحيد جبهة الأشراف وقطع الطريق على حسن باشا في الاستعانة بهم ليقفوا معه صفاً واحداً ضده هذه التجاوزات، فتصالح مع أخيه محمد يحيى في ربيع الأول من سنة ١٠٨٠هـ/يونيو ١٦٦٩م، كما تصالح أيضاً مع منافسه الأخطر الشريف حمود بن عبد الله في جمادى الأول من سنة ١٠٨١هـ/سبتمبر ١٦٧٠م، واستقطبهما إلى جانبه^(١٤٨).

وينفرد خرونيه برواية مفادها أن الشريف سعداً استجاب لطلبات الأشراف المناوئين له حتى يحتويهم إلى جانبه حيث قال: "ولم يكن لينعم بالهدوء من قبل أقاربه إلا بعد أخذ جميع مطالبهم بعين الاعتبار"^(١٤٩). ولم يشر إلى المصدر الذي استقى منه هذه الرواية، وهذه الرواية لا تتفق مع المصادر المكية التي لم تذكر أنه استجاب لطلباتهم عندما تصالح معهم أو أسند إليهم أي منصب حتى نهاية إمارته، بل يذكر خرونيه نفسه أن الأشراف سرعان ما يتناسون خلافاتهم ويتحدون ضد أي خطر يواجههم من خارج البيت الهاشمي^(١٥٠).

وبهذا لم يتبق من معارضي الشريف سعد إلا الشريف أحمد بن محمد الحارث الذي كان مستقراً في نجد بعد هروبه إليها خوفاً من حملة محمد جاش.

وقد حاول السنجق حسن باشا الاستفادة من حالة الخصام التي بين الشريف سعد والشريف أحمد بن الحارث لإضعاف جبهة الأشراف، فأرسل إليه ابنه محمد بن أحمد وطلب منه القدوم عليه في المدينة، وعندما وصل إليه ألبسه خلعة كانت لديه ونادى به أميراً بدلاً من الشريف سعد، وكان ذلك في منتصف جماد الأولى من سنة ١٠٨٢هـ/١٦٧١م^(١٥١). وهي أول حالة تعاون بين موظفي الدولة العثمانية وأحد الأشراف في عهد الشريف سعد.

كما حاول حسن باشا والشريف أحمد الحارث استقطاب الشريف حمود بن عبد الله إلى صفهما لإضعاف قوة الشريف سعد فأرسلا إليه يدعوانه للمسارعة بالوصول إليهما في المدينة، وقدما له بعض الإغراءات، لكن الشريف حمود أعرض عما جاء في رسالتهما إليه التزاماً منه بما عاهد عليه الشريف سعد عندما اصطالح معه، وسار من فوره إلى ينبع بناءً على طلب وصله من الشريف سعد للوقوف بجانبه في قتال حسن باشا، وكان وصوله إلى ينبع مما قوى من موقف الشريف سعد وأضعف موقف حسن باشا^(١٥٢).

وقد لجأ الشريف سعد إلى الطرق الدبلوماسية للتعامل مع الشريف أحمد الحارث رغبة منه في اجتذابه إليه من صف حسن باشا، فأرسل إليه رسالة أكد له فيها جدارته بالإمارة، وإنه لا يمانع في التنازل له عنها إذا كان هذا حسب أوامر السلطان العثماني، إما إذا كانت حسب رغبة حسن باشا فإنه يجله عن ذلك^(١٥٣).

ويبدو أن الشريف أحمد بن الحارث قد تأثر بما ورد في رسالة الشريف سعد من الإجلال والتقدير له، أو أدرك عجز حسن باشا عن قتال الشريف سعد، فحاول حفظ خط الرجعة، وردَّ على الشريف سعد بأنه مكره من حسن باشا على ما أقدم عليه^(١٥٤)، ولا أدل على تراجع الشريف أحمد عن مناصرة حسن باشا ضد الشريف سعد، ما أجمعت عليه بعض الروايات من عدم جديته في قتال الشريف سعد، وتثبيطه لحسن باشا عن الخروج لقتاله^(١٥٥).

وفي الوقت الذي بلغت فيه الاستعدادات من الطرفين للقتال أقصاها وصل غُزُل من السلطان العثماني لحسن باشا، فسار الباشا من فوره إلى الشام، ثم ما لبث أن دخل الشريف أحمد الحارث في طاعة الشريف سعد^(١٥٦).

وبهذا يمكن القول إن الشريف سعد نجح في تجاوز معارضات الأشراف وخروجهم عليه، وتمكن من توحيد جبهتهم مما مكنه من التصدي لحسن باشا والتعامل معه بقوة، ولكن بعد أن أخذ عنه السلطان العثماني تصوراً بعدم صلاحيته للإمارة، وبعد أن أضعف الصراع فيما بينهم من قوة وهيبة إمارة الأشراف، وقضى على الجهود التي بذلها الشريف زيد بن محسن لاستعادة قوتها وهيبتها.

ويلاحظ أن الأشراف المنافسين للشريف سعد على الإمارة لم يدخلوا معه في مواجهة عسكرية، لأنه لم يمكنهم من ذلك بادئ الأمر^(١٥٧)، ونجح في تجنب استفزازاتهم، مما جعلهم يصبحون في مواجهة مع باشوات مصر المعنيين بأمر الحجاز، وذلك بسبب ما ترتب على نشاطهم من تهديد للقوافل التجارية وقوافل الحج، وآخر المطاف تجرؤهم على حملة يوسف بك في ينبع بسبب اعتقال والي

مصر للشريف أبو القاسم ومن معه من الأشراف الذين أرسلوهم في مهمة إلى والي مصر.

واستمرت علاقة الشريف سعد بالأشراف على الصورة الحسنة حتى نهاية فترة إمارته

الأولى في أواخر سنة ١٠٨٢هـ / ١٦٧١م^(١٥٨).

النتائج :

من خلال ما أورده الباحث في هذه الدراسة عن الصراع بين الأشراف على الإمارة في الفترة الأولى من إمارة الشريف سعد ١٠٧٧-١٠٨٢هـ / ١٦٦٦-١٦٧١م تمكن من الوصول إلى النتائج التالية:

١- رغم قصر فترة إمارة الشريف سعد الأولى في مكة والتي بلغت حوالي ست سنوات إلا أنها حصلت فيها أحداثٌ لم يسبق حصولها منذ دخول الأشراف في طاعة الدولة العثمانية منها:

أ- يعتبر الشريف سعد بن زيد أول شريف يخلف والده في إمارة مكة دون أن يكون شريكاً لهفي الحكم ومقرراً على ذلك من السلطان العثماني.

ب- لأول مرة في تاريخ الأشراف يختلف ترشيح وتأييد موظفي الدولة العثمانية في مكة عما أجمع عليه الأشراف من أجل اختيار الشريف الحاكم.

ت- لأول مرة يتمكن أحد الأشراف دون أن يكون شريكاً في الحكم أو مجمعاً عليه من الأشراف من فرض نفسه على الإمارة دون دعم عسكري من موظفي الدولة العثمانية في مكة أو خارجها.

د- لأول مرة منذ دخول الأشراف في طاعة الدولة العثمانية يتمكن الأشراف من هزيمة قوات الدولة العثمانية.

٢- يعتبر الصراع على الإمارة بين الأشراف في الفترة الأولى من حكم الشريف سعد صراعاً محضاً بين الأشراف فلا أثر فيه لدعم موظفي الدولة العثمانية في مكة لشريف على حساب الآخر بعكس الصراعات السابقة التي ارتبط فيها الصراع بالتنافر بين الشريف الحاكم وبعض موظفي الدولة العثمانية.

٣- الصراع على الإمارة في الفترة الأولى من إمارة الشريف سعد أضعف من قوة إمارة الأشراف، وقضى على الجهود التي بذلها الشريف زيد بن محسن

- لاستعادة هيبة وسلطة الإمارة، وكان بداية لصراع طويل استمر حتى مطلع القرن الثالث عشر الهجري، وأواخر القرن الثامن عشر الميلادي.
- ٤- اختلاف هذا الصراع عن الصراعات السابقة بين الأشراف فلم تحدث فيه مواجهات عسكرية بين الشريف الحاكم والأشراف المعارضين، وإنما تحول إلى صراع بين الأشراف المعارضين وقوات والي مصر.
- ٥- ضعف موظفي الدولة العثمانية في مكة في هذه الفترة باستثناء سنجد جدة وشيخ الحرم حسن باشا، إذ لا أثر ملموس لهم في هذا الصراع بعكس الصراعات السابقة.
- ٦- توتر العلاقة بين الشريف حمود بن عبد الله اخطر المنافسين على الإمارة ووالي مصر كان متنفساً للشريف سعد حيث خفف من حدة المعارضة، وحولها باتجاه والي مصر وقواته التي يرسلها إلى مكة.
- ٧- لم يكن الأشراف المتنافسون على الإمارة جادين في قتال بعضهم البعض بدليل أن الشريف حمود في ظل التفاف غالبية الأشراف حوله لم يحاول قتال الشريف سعد في مكة، وإنما خرج منها. وكذلك الشريف سعد لم يخرج لقتال الشريف حمود خارج مكة، وكذلك لم يتتبعه إلى صحراء نجد رغم التزامه بذلك لمحمد جاوشنسجد جدة وشيخ الحرم وقائد الحملة المصرية التي قدمت للقضاء عليه.
- ٨- جدارة الشريف سعد بالإمارة رغم صغر سنة، فقد استطاع تجنب الدخول في مواجهة عسكرية مع الأشراف المنافسين له، ونجح في آخر الأمر في استقطابهم إلى جانبه ووحد جبهة الأشراف، وكان ذلك من العوامل التي ساعدته على التصدي لحسن باشا.

- ٩- ترتب على الصراع بين الأشرف على الإمارة توقف بعض قوافل الحج وبعض القوافل التجارية، مما أدى إلى ضعف وتدهور الحالة الاقتصادية في مكة بشكل خاص والحجاز بشكل عام.
- ١٠- وجود قصور كبير في المصادر المكية في تناول بعض الحوادث حيث ذكرتها مجملة بدون تفصيل مما أوجد نوعاً من الصعوبة في تحليل وتعليل بعض الحوادث.

الهوامش

(١) كان دخول أشرف مكة في طاعة الدولة العثمانية في سنة ٩٢٣هـ/١٥١٧م. محمد بن أحمد بن إياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق: محمد مصطفى، ج٥، ط٣، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧م)، ص ١٩٠؛ محمد بن أحمد النهروالي، الإعلام بأعلام بيت الله الحرام، تحقيق: علي محمد عمر، ط١، (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٢٥هـ)، ص ٢٩٠-٢٩١؛ محمد بن أحمد النهروالي، البرق اليماني في الفتح العثماني، إشراف: حمد الجاسر، ط١، (الرياض: دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، ١٣٨٧هـ)، ص ٢٤-٢٧.

(٢) منهم على سبيل المثال: الدكتور عويضة بن متيريك الجهني، والدكتور سهيل صابان. (٣) ثريا فاروقي، الدولة العثمانية والعالم المحيط بها، ترجمة: حاتم الطحاوي، ط١، (بيروت: دار المدار الإسلامي، ٢٠٠٨م)، ص ١٦١-١٦٢، ١٦٦.

(٤) تولى الشريف سعد بن زيد الإمارة في مكة أربع مرات: المرة الأولى: من سنة ١٠٧٧-١٠٨٢هـ/١٦٦٦-١٦٧٢م، والمرة الثانية: من سنة ١١٠٣-١١٠٥هـ/١٦٩٢-١٦٩٤م، والمرة الثالثة: من سنة ١١٠٦-١١١٣هـ/١٦٩٤-١٧٠٢م، والمرة الرابعة: في سنة ١١١٦هـ/١٧٠٥م، وتوفي في نفس السنة. السنجاري، ج٤، ٢٣٧-٣٤٣؛ السنجاري، ج٥، ١٤٥-١٨٢، ٢٠٩-٢٨١، ٣٤٦-٣٥٤؛ الشلي، ١٥٠-١٦٤؛ عبد الله بن محمد الغازي المكي، إفادة الأنام بذكر أخبار بلد الله الحرام مع تعليقه المسمى بإتمام الكلام، دراسة وتحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، ج٣، ط١، (مكة: مكتبة الأسد، ١٤٣٠هـ)، ص ٤١٥-٤٣٠، ٤٧٦-٤٨٠، ٤٨٩-٤٩٣، ٥٣٠-٥٣٤.

(٥) نظام المشاركة في الحكم: اتخذ الشريف الحاكم شريكاً أو شركاء له في الإمارة، ويكون الشريك أو الشركاء في الغالب من أبنائه أو إخوانه، ويرفع بذلك إلى السلطان العثماني، وإذا أقر السلطان ذلك أرسل مرسوماً وخلعاً للشريك أو الشركاء مع خلعة الشريف الحاكم، وهم في الغالب الذين يخلفون الشريف الحاكم في الإمارة بعد وفاته. للاستزادة ينظر: أحمد بن عمر الزيلعي، "نظام المشاركة في الحكم لدى

أشراف مكة ٦٤٧-٩٢٣هـ"، الرياض: مجلة دار الملك عبد العزيز، العدد ٣، السنة ١٤، ربيع الآخر- جمادى الآخرة، ١٤٠٩هـ.

٦) عبد الملك بن حسين العصامي، سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ج٤، ط١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ)، ص، ٤٠١، ٤١٣-٤٤١، ٤٤٩-٤٥٤؛ علي بن تاج الدين السنجاري، منائح الكرم في أخبار مكة والبيت والحرم، دراسة وتحقيق: ماجدة فيصل زكريا، ج٣، ط١، (مكة: مركز إحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ)، ص ٥٤٢-٥٥٢، ٥٧٦-٥٧٨؛ السنجاري، ج٤، ٣٠-٣١، ٣٩، ١٢٦-١٣٧؛ محمد بن فضل الله المحبي، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، ج١، د.ط. (القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، د.ت)، ص ١٣٢، ٢٣٩-٢٤٠، ٣٥٩، ٣٩٠، ٣٩٢-٣٩٣؛ المحبي، ج٣، ٢٨٨، ٣٠٩-٣١٠؛ المحبي، ج٤، ٣٦١؛ محمد بن أبي بكر الشلي، عقد الجواهر والدرر في أخبار القرن الحادي عشر، ط١، (صنعاء: مكتبة الإرشاد، ١٤٢٤هـ)، ص ١٣١-١٣٢، ١٧٥-١٧٦، ٢٠١-٢٠٢، ٢١٤؛ أحمد بن محمد الشرفي، اللآلئ المضئية، ج٣، (مخطوط)، نسخة مصورة لدى الباحث، ص ٥٣٠-٥٣٨؛ المطهر بن محمد الجرموزي، الجوهرة المنيرة في جمل من عيون السيرة، دراسة وتحقيق: أمة الملك إسماعيل قاسم الثور، ج٢، ط١، (صنعاء: مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، ١٤٢٩هـ)، ص ٧٠٧-٧١٨.

٧) وقد تولاهما وفقاً لهذا قبل إمارة الشريف سعد الأولى ستة من أشراف مكة، وهم الشريف أبو نمي في سنة ٩٣١هـ/ ١٥٢٤م، خلفاً لوالده الشريف بركات، والشريف الحسن بن أبي نمي في سنة ٩٧٤هـ/ ١٥٦٦م، خلفاً لوالده الشريف أبو نمي، والشريف أبو طالب بن الحسن في سنة ١٠١٠هـ/ ١٦٠١م خلفاً لوالده الشريف الحسن، والشريف محسن بن الحسين في سنة ١٠٣٤هـ/ ١٦٢٤، بعد عزل الشريف إدريس بن الحسن، والشريف محمد بن عبد الله بن حسن سنة ١٠٤٠هـ/ ١٦٣٠م، بعد اعتزال والده الشريف عبد الله بن الحسن، والشريف زيد بن محسن بعد مقتل الشريف محمد بن عبد الله بن الحسن في سنة ١٠٤١-١٠٤٢هـ/ ١٦٣٢-١٦٣٣م. العصامي، ج٤، ٣٠٥-٣٠٦، ٣٦٤-٣٩٣، ٤١٣-٤٤٧؛ السنجاري، ج٣، ٢٤٦-٢٤٧، ٣٦٣، ٥٠٣-٥٠٨، ٥٢٨، ٥٤٢، ٥٧٦-٥٧٨، ٦٠٣-٦٠٤؛ السنجاري، ج٤،

١٢٣-١٢٥، ١٣٩-١٤٤، ١٥١، ١٦٧؛ المحبي، ج١، ١٣١-١٣٢، ٣٩٠-٣٩٣؛

المحبي، ج٢، ٢٤، ١٧٦-١٧٧؛ المحبي، ج٣، ٣٠٩-٣١٠؛ المحبي، ج٤، ٢٧.

٨) وقد تولاهما وفقاً لهذا اثنان من أشرف مكة قبل إمارة الشريف سعد بن زيد وهما:

الشريف إدريس بن الحسن بن أبي نمي في سنة ١٠١٢هـ/١٦٠٣م، بعد وفاة أخيه

الشريف أبو طالب بن الحسن، والشريف عبد الله بن الحسن أبي نمي في سنة

١٠٤٠هـ/١٦٣٠م، بعد وفاة الشريف مسعود بن إدريس. العصامي، ج٤، ٤٠١، ٤٣٧،

٤٤١-٤٤٢؛ السنجاري، ج٣، ٥٢٧-٥٢٩؛ السنجاري، ج٤، ٨٩-٩٠؛ المحبي، ج١،

٣٩٠؛ المحبي، ج٣، ٣٨.

٩) وقد تكررت هذه الحالة ثلاث مرات، المرة الأولى: عندما تولاهما الشريف أحمد بن

عبد المطلب بن الحسن في سنة ١٠٣٨هـ/١٦٢٨م، بمساندة أحمد حافظ باشا قائد

الحملة العثمانية إلى بلاد اليمن وقواته بعد وفاته، والمرة الثانية: في سنة

١٠٣٩هـ/١٦٢٩م عندما قام قانصوه باشا بالقضاء على الشريف أحمد بن عبد

المطلب، ونصب بدلاً منه الشريف مسعود بن إدريس، والمرة الثالثة: في سنة

١٠٤١هـ/١٦٣٢م، عندما تولاهما الشريف نامي بن عبد المطلب بمساعدة بعض

القوات العثمانية العائدة من اليمن. العصامي، ج٤، ٤٢٠-٤٢١، ٤٢٦، ٤٢٩-٤٣٣؛

السنجاري، ج٣، ٦٣٩-٦٤٤؛ السنجاري، ج٤، ٣٢-٣٨، ١٤٠-١٤٦، ١٥١-١٦٣؛

المحبي، ج١، ٢٣٩-٢٤٠؛ المحبي، ج٢، ١٧٧؛ المحبي، ج٣، ٢٩٧، ٣١٠-٣١١؛

المحبي، ج٤، ٣٦١، ٤٤٨؛ إسماعيل حقي جارشلي، أشرف مكة المكرمة وأمرؤها

في العهد العثماني، ترجمة: خليل علي مراد، ط١، (بيروت: الدار العربية

للموسوعات، ١٤٢٤هـ)، ص ٤٩؛ عويضة بن متبريك الجهني، "أثر الحملات

العثمانية المرسلة إلى اليمن على الحجاز، ١٠٣٢-١٠٤١هـ/١٦٢٣-١٦٣٢م" مجلة

كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، العدد ٥٧، سنة ٢٠٠٧م، ص ٢٨٩-٣١٣.

١٠) العصامي، ج٤، ٤١٢، ٤٢٠-٤٢٢، ٤٣٦-٤٣٧، ٤٤١-٤٤٥؛ السنجاري، ج٣، ٦١٧،

٦٤٥-٦٣٩؛ السنجاري، ج٤، ٣٢-٣٧، ٨٩-٩٠، ١٤٠-١٤٦؛ الشرفي، ج٣، ٥٢٨-

٥٣١، ٥٩٤، ٦٢١؛ المحبي، ج١، ٢٣٩-٢٤٠؛ ج٢، ١٧٧؛ المحبي، ج٣، ٣١٠-

٣١١؛ المحبي، ج٤، ٢٧، ٤٤٨؛ الشلي، ١٦٧-١٦٨، ١٨٣-١٨٤، ٢١٢، ٢١٦؛

جارشلي، ١٤٣-١٤٧؛ الجرموزي، ج٢، ٧٠٨، ٧٢٤-٧٢٥، ٧٣٠-٧٤٢؛ الجهني، ص ٢٧٣-٣١٧.

(١١) العصامي، ج٤، ٤٢٠-٤٣٠؛ السنجاري، ج٣، ٦٤١-٦٤٤؛ السنجاري، ج٤، ٧-٣٠، ٣٦، ١٤١-١٤٦؛ المحبي، ج١، ٢٣٩-٢٤٠؛ المحبي، ج٢، ١٧٧؛ المحبي، ج٣، ٢٩٧؛ ج٤، ٢٧، ٤٤٨؛ الشلي، ١٨٤، ٢١٢، ٢١٥، ٢١٦؛ الشرفي، ج٣، ٦٠٥؛ جارشلي، ١٤٣-١٤٧؛ عويضة بن متيريكالجهني: "السلطة العثمانية في الحجاز في أواسط القرن ١١هـ/١٧م كما يعكسها عهد شريف مكة زيد بن محسن ١٠٤١-١٠٧٧هـ/١٦٣١-١٦٦٦م"، الأردن: المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، العدد ٢، جمادى الآخرة، ١٤٢٩هـ، ص ١٣٦-١٣٨، ١٣٩.

(١٢) من النتائج التي ترتبت على الصراع بين الأشراف تعرض بعض سكان مكة والحجاج للقتل والسلب والنهب، وكذلك قطع طرق القوافل التجارية السائرة ما بين مكة ومدن الحجاز الأخرى، العصامي، ج٤، ٤١٣-٤١٤، ٤٢١، ٤٢٦-٤٢٧، ٤٤٤-٤٤٦؛ السنجاري، ج٣، ٥٧٦-٥٧٨، ٦٤٢-٦٤٤؛ السنجاري، ج٤، ٧-١٤، ٢٢-٢٣، ١٤٣-١٤٦؛ المحبي، ج١، ٢٣٩-٢٤٠؛ المحبي، ج٣، ٣١٠-٣١١؛ الشلي، ١٧٥-١٧٦، ١٨٣-١٨٥، ١٨٩، ٢١٢-٢١٦؛ محمد بن علي بن فضل الطبري، إتحاف فضلاء الزمن بتاريخ ولاية بني الحسن، تحقيق: محسن محمد سليم، ج٢، ط١، (القاهرة: دار الكتاب الجامعي، ١٤١٣هـ)، ص ٣٦-٤٣، ٦١-٦٣؛ أحمد الرشدي، حسن الصفا والابتهاج بذكر من ولي إمارة الحاج، تحقيق: ليلى عبد اللطيف أحمد، ج١، ط١، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٠م)، ص ٩٧٦-٩٧٨، ١٨٥-١٩٠؛ أوليا جلبي، الرحلة الحجازية، ترجمة: الصفصافي أحمد المرسي، د.ط، (القاهرة: دار الآفاق العربية، د.ت)، دراسة المحقق، ص ٤١.

(١٣) كانت الدولة العثمانية تعاني في ذلك الوقت من ضعف سلاطينها، وتدخل كبار العساكر في تنصيب أو عزل السلاطين والوزراء، بالإضافة إلى تعرضها لهزائم عسكرية من بعض الدول الأوروبية والدولة الصفوية، وكذلك تمرد بعض أمراء البلدان التابعة لها، وتدهور أوضاعها الاقتصادية، كما كانت ولاية مصر التابعة لها الحجاز إدارياً تعاني من الضعف بسبب الصراع العنيف بين ولائها العثمانيين

والأمراء المماليك الذين يرغبون في استعادة مكانتهم فيها، وقد انعكس ذلك على الحجاز بصورة مباشرة، حيث انشغلت الدولة عما يدور فيه بتلك المشاكل. المحبي، ج١، ٢٨٤-٢٩٢؛ المحبي، ج٣، ١٠٥-١٠٨، المحبي، ج٤، ٢١٦-٢٢٢، ٣٣٦-٣٥٤؛ الجهني، السلطة العثمانية، ١٢٩-١٣٢؛ أحمد شلبي عبد الغني الحنفي، أوضح الإشارات فيمن ولي مصر القاهرة من الوزراء والباشات، الملقب بالتاريخ العيني، تحقيق: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، د.ط، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٧٨م)، ص ١٢٤-١٤٣؛ عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، إعداد وتحقيق: عبد العزيز جمال الدين، ج١، د.ط، (القاهرة: مكتبة مدبولي، د.ت)، ص ١٠-١٤، ١٢٩-١٣٢؛ فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧م)، ص ١٣٨-١٤٩، ١٨٦-١٨٨، ٢٨٠-٢٨٥، ٤١١-٤١٥، ٤٣٥-٤٣٦؛ شكيب أرسلان، تاريخ الدولة العثمانية، تحقيق وتعليق: حسن السماحي سويدان، ط١، (دمشق: دار ابن كثير، ١٤٢٢هـ)، ص ٢٠١-٢٢٣؛ عباس إسماعيل صباغ، تاريخ العلاقات العثمانية الإيرانية، ط١، (بيروت: دار النفائس، ١٤٢٠هـ)، ص ١٤٢-١٥٠؛ خليل إينالچك، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، ترجمة: عبد اللطيف الحارس، ج١، ط١، (بيروت: دار المدار الإسلامي، ٢٠٠٧م)، ص ٦٨-٩٣؛ ثريافاروقي وآخرون، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، تحرير: خليل إينالچك ودونالد كوترات، ج٢، ترجمة: قاسم عبده قاسم، ط١، (بيروت: دار المدار الإسلامي، ٢٠٠٧م)، ص ٥٠-٣١٣؛ خليل إينالچك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة: محمد الأرناؤوظ، ط١، (بيروت: دار المدار الإسلامي، ٢٠٠٢م)، ص ٦٨-٨٥.

١٤) العصامي، ج٤، ٤٢٩-٤٣٠، السنجاري، ج٤، ٣٢-٣٦، ١٥١-١٦٥؛ المحبي، ج١، ٢٣٩-٢٤٠؛ المحبي، ج٢، ١٧٧؛ المحبي، ج٣، ٢٩٧؛ المحبي، ج٤، ٤٤٨؛ الشرفي، ج٣، ٥٩٤، ٦٠٥، ٦٢٢؛ الشلي، ٢١٢، ٢١٦-٢١٧؛ الرشدي، ١٧٨-١٧٩، ١٨٥-١٩٨؛ جارشلي، ١٤٤-١٤٩؛ الجهني، السلطة العثمانية؛ ١٣٨؛ بيات، ٤٦٧، ٤٦٩-٤٧٠.

١٥) الشريف زيد بن محسن بن الحسين بن أبي نمي: ولد في سنة ١٠١٦هـ/١٦٠٧م، ونشأ في كنف والده، وشارك معه في بعض الحوادث، ثم جرمعه إلى بلاد اليمن، وبعد وفاة والده هناك عاد إلى مكة وتولى إمارتها في سنة ١٠٤٢هـ/١٦٣٢م، واستمر في الإمارة حتى وفاته في سنة ١٠٧٧هـ/١٦٦٦م، ويعتبر عصره من أزهى عصور الأشراف في مكة حيث قضى على كثير من الفوضى والاضطرابات، ونشر الأمن، وأعاد إلى إمارة الأشراف سلطتها وهيبتها التي فقدتها. العصامي، ج٤، ٤٤٣-٤٧٨؛ السنجاري، ج٤، ١٣٩-٢٣٦؛ المحبي، ج٢، ١٧٦-١٨٦.

١٦) الشريف محسن بن الحسين بن الحسن بن أبي نمي: تولى الإمارة في مكة مشاركة مع عمه الشريف إدريس بن الحسن في سنة ١٠١٢هـ/١٦٠٣م، ثم ما لبث أن خلع عمه واستقل بالإمارة في سنة ١٠٣٤هـ/١٦٢٤م، إلا أنه تعرض لمنافسه شديدة من بعض الأشراف، وقد استعان عليه الشريف أحمد بن عبد المطلب بعساكر حملة أحمد حافظ باشا المتجهة إلى اليمن في سنة ١٠٣٧هـ/١٦٢٧م، وتمكن من هزيمته وإخراجه من مكة، فتوجه إلى اليمن لطلب النجدة من الإمام محمد بن القاسم إلا أنه توفي هناك بعد وصوله بقليل في سنة ١٠٣٨هـ/١٦٢٨م. العصامي، ج٤، ٤٠١-٤٢٢، ٤٤١؛ السنجاري، ج٣، ٥٢٧-٦٤٥؛ السنجاري، ج٤، ٣٨-٣٩؛ المحبي، ج١، ٣٩٣؛ المحبي، ج٣، ٣٠٩-٣١١؛ الشرفي، ج٣، ٥٣٠-٥٩١؛ الجرزموزي، ج٢، ٧٠٨-٧٢٩.

١٧) الشريف محمد بن عبد الله بن الحسن بن أبي نمي: تنازل له والده الشريف عبد الله بن الحسن عن الإمارة في سنة ١٠٤٠هـ/١٦٣١م، وأشرك معه فيها الشريف زيد بن محسن، إلا أنه قتل في السنة التالية على يد القوات العثمانية القادمة من اليمن إلى مكة، بعد أن تحالف معها بعض الأشراف الطامعين في الإمارة واستولوا على مكة. العصامي، ج٤، ٤٤٣-٤٤٦؛ السنجاري، ج٤، ١٢٣-١٤٤؛ المحبي، ج٤، ٢٧.

١٨) العصامي، ج٤، ٤٠١-٤٤٦؛ السنجاري، ج٣، ٥٢٧-٦٤٥؛ السنجاري، ج٤، ١٢٣-١٤٤؛ المحبي، ج٢، ١٧٧-١٧٨؛ المحبي، ج٣، ٣٠٩-٣١١؛ ك: سنوك هور خرونيه، صفحات من تاريخ مكة المكرمة، ترجمة: علي عودة الشيوخ، تعليق: محمد محمود السرياني، ومعراج نواب مرزا، ج١، د.ط، (الرياض: دار الملك عبد العزيز،

١٤١٩هـ)، ص ٢١٥-٢١٦. للاستزادة عن ذلك ينظر: الجهني، أثر الحملات العثمانية، ٢٨٥-٣٠٢.

١٩) تذكر بعض المصادر أنه قبيل وفاته أشرك ولده محمد يحيى معه في الحكم أو رشحه لخلافته وأقره السلطان على ذلك، لكنه ما لبث أن توقف عن تنفيذ ذلك. وسيتم تناول هذا في الصفحات القادمة.

٢٠) العصامي، ج٤، ٤٧٨؛ السنجاري، ج٤، ٢٣٦؛ المحبي، ج٢، ١٨٦.

٢١) العصامي، ج٤، ٤٧٧؛ السنجاري، ج٤، ١٠٦-١٠٧، ١٧٦-١٧٧، ١٨٣، ١٨٨، ١٩١، ٢٠٣، ٢١٤-٢١٥؛ المحبي، ج٢، ١٧٩، ١٨١-١٨٢؛ الشلي، ٣٢٢؛ الطبري، ج٢، ٨٤؛ خرونيه، ج١، ٢٣٥؛ الجهني، سنوك، ج١، ٢٣٥؛ السلطة العثمانية في الحجاز، ١٤٤-١٤٥؛ المطهر بن محمد الجرמוزي، تحفة الأسماع والأبصار بما في السيرة المتوكلية من غرائب الأخبار، دراسة وتحقيق: عبد الحكيم بن عبد المجيد الهجري، ج١، ط١، (صنعاء: دار الإمام زيد بن علي الثقافية، ١٤٢٣هـ)، ص ٣١٦-٣١٨؛ يحيى بن الحسين بن القاسم، بهجة الزمن في تاريخ اليمن، دراسة وتحقيق: أمة الغفور عبد الرحمن الأمير، ج٢، ط١، (صنعاء: مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، ١٤٢٩هـ)، ص ٥٥٢، ٥٧٧، ٥٨١، ٥٩٣؛ أبو سالم عبد الله العياشي، ماء الموائد، (مخطوط)، المملكة المغربية، الخزنة الحمزاوية، رقم ١٨٢، ص ١٥٦. نقلاً عن عواطف محمد يوسف نواب، كتب الرحلات في المغرب الأقصى مصدراً من مصادر تاريخ الحجاز في القرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجريين، ط١، (الرياض: دار الملك عبد العزيز، ٢٤٢٩هـ)، ص ١٨٧.

٢٢) السنجق: العلم واللواء، وهو وحدة إدارية تمثل جزء من الولاية في التقسيمات الإدارية للدولة العثمانية. بيات، ٥٨؛ سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، د.ط، (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٢١هـ)، ص ١٣٦.

٢٣) غيطاس بيك: تولى سنجقية جدة ومشيخة الحرم في سنة ١٠٥٩هـ/١٦٤٩م، وحصلت توترات بينه وبين الشريف زيد بن محسن وصلت إلى حد المواجهة العسكرية، وقد

- انتصر عليه الشريف زيد، ثم ما لبث أن عُزل عن منصبه بسبب ذلك. العصامي، ج٤، ٤٧١-٤٧٤؛ السنجاري، ج٤، ٢١٠-٢٢١؛ المحبي، ج٢، ١٨١-١٨٢.
- (٢٤) العصامي، ج٤، ٤٧٣-٤٧٤؛ السنجاري، ج٤، ٢١٥-٢١٨؛ الجرْموزي، تحفة الأسماع، ج١، ٣١٧-٣١٨؛ المحبي، ج٢، ١٨١-١٨٢.
- (٢٥) الشريف محمد يحيى بن زيد بن محسن: أكبر أبناء الشريف زيد بن محسن، وقد رشحه والده لمشاركته أو خلافته في الحكم وأقره السلطان على ذلك، لكن الشريف زيد تراجع عن تنفيذ ذلك، وبعد وفاة الشريف زيد، دخل الشريف محمد يحيى في صراع مع أخيه الشريف سعد على الإمارة ولكنه فشل في الوصول إليها، ثم مالبت أن تصالح معه، وكانت وفاته في سنة ١٠٩٠هـ / ١٦٧٩م. السنجاري، ج٤، ٤٥٩؛ ابن الحسين، ج٣، ١١١٤.
- (٢٦) ولد السلطان محمد في سنة ١٠٤٩هـ / ١٦٣٩م وتولى السلطنة في سنة ١٠٥٨هـ / ١٦٤٨م، واستمر فيها حتى خُلِعَ في سنة ١٠٩٩هـ / ١٦٨٧م، وكان من أضعف السلاطين العثمانيين، وقد شهد عهده تكالب الدول الأوروبية على أملاك الدولة العثمانية. أرسلان، ٢٢٦-٢٣٤.
- (٢٧) العصامي، ج٤، ٤٧٩، ٤٨٩؛ السنجاري، ج٤، ٢٦١؛ المحبي، ج١، ٤٣٧-٤٣٨.
- (٢٨) المصادر نفسها والصفحات.
- (٢٩) المحبي، ج١، ٤٣٨.
- (٣٠) السنجاري، ج٤، ٢٦١.
- (٣١) العصامي، ج٤، ٤٨٩.
- (٣٢) الشريف عبد الله بن حسن بن أبي نمي: أجمع الأشراف وموظفو الدولة العثمانية على توليه الإمارة بعد وفاة الشريف مسعود بن إدريس في سنة ١٠٤٠هـ / ١٦٣٠م، لكبر سنه ورجاحة عقله، لكنه ما لبث أن تنازل عنها لابنه محمد، وأشرك معه فيها الشريف زيد بن محسن في العالم التالي لتوليه، وتوفي في نفس العام. العصامي، ج٤، ٤٣٧، ٤٤١-٤٤٣؛ السنجاري، ج٤، ٨٧-٩٠، ١٢٣-١٢٦؛ المحبي، ج٣، ٣٨.
- (٣٣) السنجاري، ج٤، ٢٦١؛ العصامي، ج٤، ٢٦١؛ المحبي، ج١، ٤٣٨.

(٣٤) السنجاري، ج٤، ٢٦١.

(٣٥) العصامي، ج٤، ٤٨٩؛ السنجاري، ج٤، ٢٦١؛ المحبي، ج١، ٤٣٨.

(٣٦) كانت المرة الأولى في سنة ١٠١٢هـ/ ١٦٠٣هـ عندما توفي الشريف أبو طالب بن الحسن بن أبي نمي ولم يكن له شريك في الحكم، وخلفه أخوه الشريف إدريس بن الحسن، والمرة الثانية في سنة ١٠٤٠هـ/ ١٦٣٠هـ عندما توفي الشريف مسعود بن إدريس بن الحسن ولم يكن له شريك في الحكم، وخلفه الشريف عبد الله بن الحسن. ينظر الحاشية رقم (٧).

(٣٧) العصامي، ج٤، ٤٣٢؛ السنجاري، ج٤، ٢٣٧-٢٣٨؛ الطبري، ج٢، ٨٧.

(٣٨) ذكرت كثير من المصادر إن الشريف سعد بن زيد ولد في سنة ١٠٥٢هـ/ ١٦٤٢م، وأكدت أنه أصغر إخوانه سنأ عند وفاة والده، وكان عمره وقتها حوالي خمس وعشرون سنة. السنجاري، ج٤، ٢٣٩؛ الطبري، ج٢، ٨٧؛ ابن الحسين، ج٢، ٦٦٢؛ المحبي، ج٢، ١٨٦؛ الغازي، ج٣، ٣٥٤.

(٣٩) لم أجد له ترجمة.

(٤٠) الشريف أحمد بن زيد بن محسن: من أقوى أبناء الشريف زيد بن محسن، وقد أشركه أخوه الشريف سعد معه في الإمارة في سنة ١٠٨١هـ/ ١٦٧٠م، وعند غزل الشريف سعد عن الإمارة في السنة التالية، خرج معه من مكة إلى اسطنبول، فأحسن السلطان استقبالهما وأقاما هناك، ثم أسند إليه السلطان إمارة مكة في سنة ١٠٩٥هـ/ ١٦٨٣م، وظل في الإمارة حتى توفي في سنة ١٠٩٩هـ/ ١٦٨٧م. العصامي، ج٤، ٥٢٠؛ السنجاري، ج٤، ٢٩٨-٥٦١؛ السنجاري، ج٥، ٥-٤٦؛ المحبي، ج١، ١٩٠-١٩٧.

(٤١) العصامي، ج٤، ٤٨٩؛ المحبي، ج١، ٤٣٧؛ السنجاري، ج٤، ٢٤٠؛ ابن الحسين، ج٢، ٦٦١.

(٤٢) العصامي، ج٤، ٤٧٨؛ السنجاري، ج٤، ٢٣٨؛ الشلي، ٣٢٢؛ ابن الحسين، ج٢، ٦٦١؛ المحبي، ج١، ٤٣٦؛ الطبري، ج٢، ٨٧.

(٤٣) الشريف حمود بن عبد الله بن الحسن بن أبي نمي، كان من المقربين إلى الشريف زيد بن محسن، ومصاهراً له على ابنته، وقد أسند إليه كثير من المهمات أثناء إمارته،

وكانت وفاته في سنة ١٠٨٥هـ/١٦٧٤م. العصامي، ج٤، ٤٧٨-٥٣٢؛ السنجاري، ج٤، ٢٣٧-٤٠٧. وستأتي كثيراً من أخباره في الصفحات القادمة.

(٤٤) السنجاري، ج٤، ٢٣٧.

(٤٥) الشريف أحمد بن محمد الحارث بن الحسين بن أبي نمي: من أقوى أشرف مكة في النصف الثاني من القرن الحادي عشر، وكان من المعارضين لتولي الشريف سعد للإمارة، وقد تحالف في سبيل ذلك مع الشريف حمود بن عبد الله، ثم مع سنجق جدة وشيخ الحرم حسن باشا، لكن الشريف سعد نجح في آخر الأمر من احتواء واستقطابه إلى جانبه، وكانت وفاته في سنة ١٠٨٥هـ/١٦٧٤م. السنجاري، ج٤، ٤٠٩؛ المحبي، ج١، ٣٤٨-٣٤٩، وستأتي بعض أخباره في الصفحات القادمة.

(٤٦) السنجاري، ج٤، ٢٢٤-٢٣٧، ٢٣٨؛ العصامي، ج٤، ٤٧٧-٤٧٨، ٥٣٢؛ الشلي، ٣٢٢؛ المحبي، ج١، ٤٣٦؛ الطبري، ج٢، ٨٧؛ ابن الحسين، ج٢، ٦٦٢؛ عبد الله بن علي الوزير، تاريخ طبق الحلوى وصحاف المن والسلوى، تحقيق: محمد عبد الرحيم جازم، ط١، (بيروت: دار المسيرة، ١٤٠٥هـ)، ص ٢١٥.

(٤٧) العصامي، ج٤، ٤٧٨؛ المحبي، ج١، ٤٣٦؛ السنجاري، ج٤، ٢٦٠.

(٤٨) عمادي أفندي: تولى سنجقية جدة ومشيخة الحرم في سنة ١٠٧٦هـ/١٦٦٥م، في آخر عهد الشريف زيد بن محسن، وقد نجح الشريف سعد في الحصول على تأييده لتولي الإمارة، وظل في منصبه حتى عُزل في سنة ١٠٧٩هـ/١٦٦٨م، العصامي، ج٤، ٤٧٧، ٤٧٩، ٤٩٧؛ السنجاري، ج٤، ٢٣٤، ٢٣٨، ٢٧٣؛ الطبري، ج٢، ٩٠.

(٤٩) تولى عمر باشا ولاية مصر في الفترة من ١٠٧٤-١٠٧٧هـ/١٦٦٤-١٦٦٧م. الحنفي،

١٦٠

(٥٠) جارشلي، ٦١؛ الجهني، السلطة العثمانية، ١٣٤؛ نواب، ٢١٩؛ بيات، ٤٦٩، ٤٧٣.

(٥١) العصامي، ج٤، ٤٧٩؛ السنجاري، ج٤، ٢٣٨؛ المحبي، ج١، ٤٣٧.

(٥٢) العصامي، ج٤، ٤٧٩-٤٨٦؛ المحبي، ج١، ٤٣٧؛ السنجاري، ج٤، ٢٣٨.

(٥٣) قائم مقام: مصطلح عثماني يطلق على من يقوم مقام الغير في منصبه. صابان، ١٧٠.

(٥٤) العصامي، ج٤، ٤٧٩-٤٨٦؛ المحبي، ج١، ٤٣٧.

- (٥٥) العصامي، ج٤، ٤٨٨؛ المحبي، ج١، ٤٣٧؛ الطبري، ج٢، ٨٧.
- (٥٦) العصامي، ج٤، ٤٨٠؛ المحبي، ج١، ٤٣٧.
- (٥٧) العصامي، ج٤، ٤٧٩-٤٨٩؛ السنجاري، ج٤، ٢٦٠؛ الشلي، ٣٢٢-٣٢٣؛ ابن الحسين، ج٢، ٦٦٢؛ الطبري، ج٢، ٨٨؛ ابن الوزير، ٢١٦؛ محسن بن الحسن بن القاسم أبو طالب، تاريخ اليمن، عصر الاستقلال عن الحكم العثماني الأول ١٠٥٦-١١٦٠هـ، تحقيق: عبد الله محمد الحبشي، ط١، (تعز: مطابع المفضل للأفست، ١٤١١هـ)، ص ٩٩-١٠٠.
- (٥٨) ابن الحسين، ج٢، ٦٦٢؛ الشلي، ٣٢٢-٣٢٣.
- (٥٩) العصامي، ج٤، ٤٨٩؛ المحبي، ج١، ٤٣٧.
- (٦٠) لم يرد في المتن ما يمكن أن يستدل به على نوعية هذا الدينار. والدينار لفظة لاتينية معربة مأخوذة من الكلمة اليونانية: ديناروس. أحمد بن علي المقرئ، النقود الإسلامية المسمى بشذور العقود في ذكر النقود، تحقيق: محمد السيد بحر العلوم، ط٥، (العراق: المكتبة الحيدرية، ١٣٨٧هـ)، ص ٥٨.
- (٦١) العصامي، ج٤، ٤٨٩؛ السنجاري، ج٤، ٢٦٠-٢٦١؛ الشلي، ٣٢٣؛ المحبي، ج١، ٤٣٧-٤٣٨.
- (٦٢) العصامي، ج٤، ٤٧٨.
- (٦٣) ابن الحسين، ج٢، ٦٦٢.
- (٦٤) البراطيل: الرشاوي. محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، القاموس المحيط، ضبط وتوثيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، د.ط، (بيروت: دار الفكر، ١٤١٥هـ)، ص ٨٦٩.
- (٦٥) الوزير، ٢١٦.
- (٦٦) أبو طالب، ٩٩-١٠٠.
- (٦٧) الشلي، ٣٢٢.
- (٦٨) السنجاري، ج٤، ٢٣٨؛ الطبري، ج٢، ٨٧-٨٨.
- (٦٩) العصامي، ج٤، ٤٨٩؛ جارشلي، ٤٩؛ نواب، ١٧٩، ٤٤٦-٤٤٧، إينالجبك، التاريخ الاقتصادي، ١٣٦-١٣٧؛ أحمد زيني دحلان. أمراء البلد الحرام، د.ط، (بيروت: الدار المتحدة للنشر والتوزيع، د.ت)، ص ١٤٨-١٤٩.

(٧٠) جارشلي، ٤٩-٥٠.

(٧١) العصامي، ج٤، ٤٧٧، ٤٨٦-٤٨٧؛ السنجاري، ج٤، ٢٣٤؛ الطبري، ج٢، ٨٧-٨٨؛ ابن الحسين، ج٢، ٦٦٢؛ الجهني، السلطة العثمانية، ١٥٤.

(٧٢) العصامي، ج٤، ٤٨٩؛ المحبي، ج١، ٤٣٧.

(٧٣) العصامي، ج٤، ٤٨٩؛ السنجاري، ج٤، ٢٦٤؛ المحبي، ج١، ٤٣٧.

(٧٤) العصامي، ج٤، ٤٩٠-٤٩١؛ السنجاري، ج٤، ٢٦٢-٢٦٤؛ المحبي، ج١، ٤٣٨؛ الطبري، ج٢، ٨٨؛ الشلي، ٣٢٣.

(٧٥) السنجاري، ج٤، ٢٦٤.

(٧٦) المصدر نفسه والصفحة.

(٧٧) العصامي، ج٤، ٤٩٣؛ السنجاري، ج٤، ٢٦٥؛ المحبي، ج١، ٤٣٨.

(٧٨) العصامي، ج٤، ٤٩٣؛ السنجاري، ج٤، ٢٦٥؛ المحبي، ج١، ٢٣٨.

(٧٩) المعاليم: من المعلوماتية وهي جزء من الأموال التي ترد في الصرة السنوية من السلطان العثماني لتوزع على الأشراف والمستحقين بإشراف أمير مكة. جارشلي، ٨٣.

(٨٠) السنجاري، ج٤، ٢٦٥.

(٨١) المصدر نفسه، ٢٣٧.

(٨٢) العصامي، ج٤، ٤٩٣؛ السنجاري، ج٤، ٢٦٦؛ الطبري، ج٢، ٨٨؛ المحبي، ج١، ٤٣٨.

(٨٣) بيات، ٤٦٧-٤٦٩.

(٨٤) الزاهر: موقع في غربي مكة، وقد شمله التطور العمراني لمدينة مكة، وهو الآن من أهم وأجمل أحياءها. عاتق بن غيث البلادي، معجم معالم الحجاز، ج٤، ط١، (مكة: دار مكة، ١٤٠٠هـ)، ص ١٢٧.

(٨٥) العصامي، ج٤، ٤٩٣-٤٩٤؛ السنجاري، ج٤، ٢٦٦؛ المحبي، ج١، ٤٣٨؛ الطبري، ج٢، ٨٨.

(٨٦) وادي مَر: هناك أودية عديدة قريبة من مكة تحمل اسم: وادي مر، والمقصود هنا وادي مر الظهران الذي يمر على مقربة من شمال مكة. البلادي، ج٨، ٩٨-١٠٤؛ يا

- قوت بن عبد الله الحموي، معجم البلدان، تحقيق: فريد عبد العزيز الجندي، ج٥، د.ط، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت)، ص ١٢٢-١٢٤.
- ٨٧) العصامي، ج٤، ٤٩٤؛ السنجاري، ج٤، ٢٦٦؛ ابن الحسين، ج٢، ٦٧٤؛ المحبي، ج١، ٤٣٨، وكان من عادة أشرف مكة المعارضين للشريف الحاكم الخروج من مكة إلى المناطق القريبة منها إذا عجزا عن مواجهته. خرونيه، ج١، ٢٢٢.
- ٨٨) العصامي، ج٤، ٤٩٦؛ السنجاري، ٢٦٨؛ المحبي، ج١، ٤٣٩.
- ٨٩) العصامي، ج٤، ٤٩٤؛ المحبي، ج١، ٤٣٨؛ الطبري، ج٢، ٨٨-٨٩.
- ٩٠) القنفذة: مدينة في تهامة الحجاز على ساحل البحر الأحمر. تبعد عن مكة، حوالي ٣٤٤ كم جنوباً، وهي حالياً من أهم المدن والموانئ على ساحل البحر الأحمر. عاتق بن غيث البلادي، بين مكة واليمن رحلات ومشاهدات، ط١، (مكة: دار مكة للطباعة والنشر، ١٤٠٤هـ)، ١١٧-١٤٦.
- ٩١) الشلي، ٣٢٣؛ ابن الحسين، ج٢، ٦٨١؛ المحبي، ج١، ٤٣٨؛ الطبري، ج٢، ٨٩؛ جارشلي، ١٥٠. ويلاحظ أن المصادر التي ذكرت هذه الحادثة هي مصادر غير مكية، أما المصادر المكية فلم تذكر ذلك.
- ٩٢) خرونيه، ج١، ٢٢٢.
- ٩٣) المحبي، ج١، ٤٣٨؛ ابن الحسين، ج٢، ٦٧٤-٦٧٥؛ العصامي، ج٤، ٤٩٣-٤٩٤.
- ٩٤) أذربك بك: من أقوى رجال مصر في النصف الثاني من القرن الحادي عشر الهجري، وقد تولى إمارة الحاج المصري مرات عديدة خلال الفترة من ١٠٧٣-١٠٨٢هـ/١٦٦٢-١٦٧١م. السنجاري، ج٤، ٢٦٧، ٣١٨؛ الرشيد، ٢٠٨-٢٠٩.
- ٩٥) العصامي، ج٤، ٤٩٤؛ السنجاري، ج٤، ٢٦٧؛ المحبي، ج١، ٤٣٨؛ الطبري، ج٢، ٨٩. والأشرفي: المقصود به الدينار الأشرفي نسبة إلى السلطان المملوكي الأشرف برسباي الذي أمر بسكه في سنة ٨٢٩هـ/١٤٢٦هـ. رأفت محمد النبراوي، السكة الإسلامية في مصر عصر دولة المماليك الجراكسة، ط١، (الجيزة: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، ١٩٩٣م)، ص ٣٣٩.

٩٦) كان من مهام أمراء الحج العثمانيين القضاء على كل ما يعيق أداء فريضة الحج. بيات، ٤٦٧.

٩٧) العصامي، ج٤، ٤٩٤؛ السنجاري، ج٤، ٢٦٧؛ المحبي، ج١، ٤٣٨. وتذكر بعض الروايات، أن أزيك بك وعد الشريف حمود أنه إذا عاد إلى مصر سيسعى له عند واليها بتولي الإمارة في مكة بدلاً من الشريف سعد. الحنفي، ١٦٥؛ الرشدي، ٢٠٩. وإذا صححة هذه الرواية فربما هدف أزيك من وراءها إلى تسكين تمرد الشريف حمود حتى ينتهي موسم الحج.

٩٨) العصامي، ج٤، ٤٩٤؛ السنجاري، ج٤، ٢٦٧؛ المحبي، ج١، ٤٣٨؛ الطبري، ج٢، ٨٩.

٩٩) بيات، ٤٦٧، ٤٦٩.

١٠٠) العصامي، ج٤، ٤٩٥؛ السنجاري، ج٤، ٢٦٨؛ المحبي، ج١، ٤٣٨-٤٣٩؛ جار شلي، ١٥٠.

١٠١) العصامي، ج٤، ٤٩٥؛ السنجاري، ج٤، ٢٦٨؛ المحبي، ج١، ٤٣٩.

١٠٢) بدر: قرية في أسفل وادي الصفر في جنوب غربي المدينة المنورة على بعد حوالي ١٥٥ كم منها على الطريق الذي يربطها بمكة، وكانت في الأصل آبار ماء، وفيها كانت غزوة بدر التي انتصر فيها الرسول صلى الله عليه وسلم على قريش في السنة الثانية من الهجرة. الحموي، ج١، ٤٢٥-٤٢٦؛ البلادي، معجم معالم الحجاز، ج١، ١٨٩-١٩٣.

١٠٣) العصامي، ج٤، ٤٩٥؛ السنجاري، ج٤، ٢٦٨؛ المحبي، ج١، ٤٣٩؛ الطبري، ج٢، ٨٩.

١٠٤) يثُبع: قرية في وادي ينبع غربي المدينة المنورة على طريق حجاج بلاد الشام، وهي حالياً مدينة متكاملة الخدمات وتشتهر بينبع النخل تمييزاً لها عن مدينة ينبع البحر القريبة منها على ساحل البحر الأحمر. الحموي، ج٥، ٥١٣-٥١٤؛ البلادي، معجم معالم الحجاز، ج١٠، ٣٦-٤٠.

١٠٥) تذكر بعض الروايات إن الشريف حمود استولى على ينبع وما فيها من حبوب للشريف سعد وأهل المدينة المنورة. الطبري، ج٢، ٨٩؛ الشلي، ٣٢٣.

- (١٠٦) الشريف أبو القاسم بن حمود: ستأتي بعض أخباره في الصفحات القادمة.
- (١٠٧) العصامي، ج٤، ٤٩٦؛ السنجاري، ج٤، ٢٦٨-٢٦٩؛ المجبي، ج١، ٤٣٩؛ الشلي، ٣٢٣؛ الطبري، ج٢، ٨٩؛ جارشلي، ١٥٠.
- (١٠٨) إبراهيم باشا البستنجي: من خيرة الولاة الذين تولوا ولاية مصر، وقد وليها في ٢٠ شوال ١٠٧٧هـ/ ١٦٦٧ إلى ١٧ رجب ١٠٧٨هـ/ ١٦٦٨م، واشتهر بالصلاح واتصف برجاحة العقل. الحنفي، ١٦٤.
- (١٠٩) لم تذكر المصادر التاريخية اسم هذا المندوب.
- (١١٠) الحوراء: قرية على ساحل البحر الأحمر شمال مدينة أملج على بعد ٣ كم منها، وكانت في السابق إحدى محطات الحجاج المصريين القادمين عن طريق البحر، وقد اندثرت هذه القرية وبقيت بعض أطلالها. الحموي، ج٢، ٣٦٣، البلادي، معجم معالم الحجاز، ج٣، ٧٥-٧٧.
- (١١١) العصامي، ج٤، ٤٩٦؛ السنجاري، ج٤، ٢٦٩-٢٧٠؛ المجبي، ج١، ٤٣٩؛ الطبري، ج٢، ٩٠.
- (١١٢) العصامي، ج٤، ٤٩٦؛ السنجاري، ج٤، ٢٧٠؛ المجبي، ج١، ٤٣٩؛ الطبري، ج٢، ٨٩. وتنفرد بعض المصادر اليمنية برواية مفادها إن الشريف أبو القاسم ومن معه من الأشراف كانت وجهتهم إلى السلطان العثماني، لكن باشا مصر أعاق سيرهم وأبقاهم لديهم في مصر. ابن الحسين، ج٢، ٦٨٢؛ الوزير، ٢٣٠؛ أبو طالب، ١٠٦.
- (١١٣) تبلغ المسافة من الحوراء إلى ينبع حوالي ١٥٠ كم ومن ينبع إلى مكة حوالي ٤٠٠ كم. البلادي، معجم معالم الحجاز، ج١٠، ٣٩؛ جولة ميدانية للباحث.
- (١١٤) يذكر السنجاري، ج٤، ٢٧٠، إن مهمة المندوب التأكيد على إمارة الشريف سعد.
- (١١٥) العصامي، ج٤، ٤٩٦-٤٩٧؛ المجبي، ج٤، ٤٣٩.
- (١١٦) العصامي، ج٤، ٤٩٦؛ المجبي، ج١، ٤٣٩؛ السنجاري، ج٤، ٢٧٠؛ الطبري، ج٢، ٩٠؛ دحلان، ١١٤.
- (١١٧) العصامي، ج٤، ٤٩٦؛ السنجاري، ج٤، ٢٧١؛ المجبي، ج١، ٤٣٩.
- (١١٨) العصامي، ج٤، ٤٩٨؛ السنجاري، ج٤، ٢٧١-٢٧٢.
- (١١٩) العصامي، ج٤، ٤٩٧؛ الحنفي، ١٦٥.

(١٢٠) لا تشير المصادر التي أمكن الإطلاع عليها إلى أي دور لسنجق جدة وشيخ الحرم عماد أفندي في الصراع بين الأشرف بعد أن وقع في عريضة الشريف سعد إلى السلطان العثماني.

(١٢١) يوسف بك: لم أجد له ترجمة فيما توفر لدي من مصادر.

(١٢٢) العصامي، ج٤، ٤٩٧؛ السنجاري، ج٤، ٢٧٣؛ المحبي، ج١، ٤٣٩-٤٤٠؛ الطبري، ج٢، ٩٠؛ الشلي، ٣٢٦؛ الحنفي، ١٦٥.

(١٢٣) المصادر نفسها والصفحات؛ الرشيد، ٢٠٩.

(١٢٤) ابن الحسين، ج٢، ٦٨٢؛ الحنفي، ١٦٥؛ الرشيد، ٢٠٩.

(١٢٥) العصامي، ج٤، ٤٩٨؛ السنجاري، ج٤، ٢٧٤؛ المحبي، ج١، ٤٤٠؛ الطبري، ج٢، ٩٠؛ الحنفي، ١٦٥.

(١٢٦) العصامي، ج٤، ٤٩٨.

(١٢٧) العصامي، ج٤، ٤٩٨؛ السنجاري، ج٤، ٢٧٤؛ الطبري، ج٢، ٩٠؛ الشلي، ٣٢٦-٣٢٧؛ ابن الحسين، ج٢، ٦٨٢؛ المحبي، ج١، ٤٤٠؛ الحنفي، ١٦٥؛ الرشيد، ٢٠٩-٢١٠. وقد أورد أولياجلبي هذه الحادثة بصورة مختصرة ومضطربة وجعلها في سنة ١٠٨١هـ/١٦٧٠م. جلبي، ١٧٩، ٢٠٠.

(١٢٨) الشلي، ٣٢٧.

(١٢٩) العصامي، ج٤، ٤٩٩-٥٠٣؛ المحبي، ج١، ٤٤١؛ ابن الحسين، ج٢، ٦٨٥-٦٨٧.

(١٣٠) العصامي، ج٤، ٤٩٩؛ السنجاري، ج٤، ٢٧٨؛ الطبري، ج٢، ٩١؛ المحبي، ج١، ٤٤٠. وقد بقيا في السجن حتى أفرج عنهما حسين باشا الذين خلف إبراهيم باشا في ولاية مصر في سنة ١٠٨٠هـ/١٦٦٩م، وقد عاد الشريف محمد بن أحمد إلى مكة، بينما توفي الشريف أبو القاسم في مصر بالطاعون في سنة ١٠٨١هـ/١٦٦٩م. العصامي، ج٤، ٤٩٩-٥٠٠؛ السنجاري، ج٤، ٢٧٨؛ المحبي، ج١، ٤٤٠-٤٤١؛ الطبري، ج٢، ٩١. الحنفي، ١٧٣.

(١٣١) تذكر بعض المصادر أن حسين باشا هو الذي أرسل هذه الحملة. السنجاري، ج٤، ٢٧٨؛ الطبري، ج٢، ٩٢.

- (١٣٢) تذكر بعض المصادر أن عدد أفراد الحملة أربعة آلاف جندي. ابن الحسين، ج٢، ٦٨٥، ٦٧٨؛ الوزير، ٢٣٢. ويذكر الحنفي، ١٦٦ أنهم يتجاوزون الخمسة آلاف .
- (١٣٣) يذكره الرشيدى باسم محمد أبو قورة وهو من أقوى القادة المصريين في ذلك الوقت، وكان قائد القوات المصرية التي خرجت من مصر إلى مكة للقضاء على تمرد الشريف سعد وعزله عن الإمارة في سنة ١٠٨٢هـ / ١٦٧١م. السنجاري، ج٤، ٣١٦؛ الرشيدى، ٢٠٩.
- (١٣٤) كان عماد أفندي قد غادر مكة بعد أن عزله إبراهيم باشا عن منصبه، وعين بدلاً منه يوسف بك، لكن عندما علم بمقتل يوسف بك عاد إلى مكة، وظل في منصبه حتى وصل محمد جاش. السنجاري، ج٤، ٢٧٧-٢٧٨؛ العصامي، ج٤، ٥٠٤.
- (١٣٥) العصامي، ج٤، ٥٠٣؛ السنجاري، ج٤، ٢٧٨-٢٧٩؛ المحبي، ج١، ٤٤١؛ الطبري، ج٢، ٩٢؛ الحنفي، ١٦٦.
- (١٣٦) المقصود بها ينبع البحر: وهي مدينة ساحلية شمالي مدينة جدة على بعد ٣٥٤ كم منها، وهي حالياً من أهم الموانئ السعودية على ساحل البحر الأحمر. البلادي، معجم معالم الحجاز، ج١٠، ٣٩-٤٠.
- (١٣٧) العصامي، ج٤، ٥٠٤؛ السنجاري، ج٤، ٢٧٧؛ الطبري، ج٢، ٩٢.
- (١٣٨) العصامي، ج٤، ٥٠٤.
- (١٣٩) العصامي، ج٤، ٥٠٥؛ المحبي، ج١، ٤٤١.
- (١٤٠) العصامي، ج٤، ٥٠٥؛ السنجاري، ج٤، ٢٧٩؛ المحبي، ج١، ٤٤١؛ أبو طالب، ١٠٨-١٠٩؛ الوزير، ٢٣٤؛ ابن الحسين، ج٢، ٦٨٩؛ الحنفي، ١٦٦؛ الرشيدى، ٢١٠.
- (١٤١) العصامي، ج٤، ٥٠٥؛ السنجاري، ج٤، ٢٧٩؛ المحبي، ج١، ٤٤١؛ الرشيدى، ٢١٠.
- (١٤٢) العصامي، ج٤، ٥٠٦؛ السنجاري، ج٤، ٢٨١-٢٨٢؛ المحبي، ج١، ٤٤١؛ الطبري، ج٢، ٩٢-٩٣؛ ابن الحسين، ج٢، ٦٨٩.
- (١٤٣) الحنفي، ١٦٦.
- (١٤٤) أي عادت العساكر المصرية إلى بلادها.

(١٤٥) الطبري، ج٢، ٩٣.

(١٤٦) العصامي، ج٤، ٤٩٩-٥٠٠؛ السنجاري، ج٤، ٢٧٨؛ المحبي، ج١، ٤٤٠-٤٤١؛ الطبري، ج٢، ٩١.

(١٤٧) حسن باشا: تولي سنجقية جدة ومشيخة الحرم في سنة ١٠٧٩هـ/١٦٦٩م بسبب الشكوى التي تقدم بها أهل المدينة المنورة ضد الشريف سعد بن زيد، وأعطى صلاحيات كاملة لإصلاح الأوضاع في الحجاز، ولكن لسوء سياسته وتعامله توترت العلاقات بينه وبين الشريف سعد، الأمر الذي دفع الشريف سعد إلى تكليف من يقوم بقتله في منى في موسم حج سنة ١٠٨١هـ/١٦٧٠م، لكن هذه المحاولة لم تنجح في قتله، وإنما أصابته إصابة بالغة، وعندما تحسنت حالته انتقل إلى المدينة واتخذها مركزاً لمحاربة الشريف سعد، وأخذ يكيد له عند السلطان العثماني، وفي آخر الأمر صدر عزله من منصبه فغادر المدينة، وتوفي قرب غزة متأثراً بإصابته في منى. العصامي، ج٤، ٥١١-٥٢٦؛ السنجاري، ج٤، ٢٨٩-٣١١؛ الشلي، ٣٢٩-٣٣٩؛ المحبي، ج١، ٤٤١-٤٤٤، الطبري، ج٢، ١٠٠.

(١٤٨) العصامي، ج٤، ٥١٤، ٥٢١؛ السنجاري، ج٤، ٢٩٣، ٤٠٣؛ الشلي، ٣٣٧؛ ابن الحسين، ج٢، ٧٤١؛ المحبي، ج١، ٤٤٣-٤٤٤.

(١٤٩) خرونيه، ج١، ٢٣٥.

(١٥٠) المصدر نفسه، والصفحة

(١٥١) العصامي، ج٤، ٥٢٣-٥٢٤؛ السنجاري، ج٤، ٣٠٧-٣٠٨؛ المحبي، ج١، ٤٤٣.

(١٥٢) العصامي، ج٣، ٥٢٤-٥٢٦؛ الطبري، ج٢، ١٠٠؛ المحبي، ج١، ٤٤٣-٤٤٤؛ السنجاري، ج٤، ٣٠٩-٣١٠.

(١٥٣) العصامي، ج٤، ٥٢٤؛ الطبري، ج٢، ٩٩؛ المحبي، ج١، ٤٤٣.

(١٥٤) المصادر نفسها والصفحات.

(١٥٥) العصامي، ج٤، ٥٢٤؛ السنجاري، ج٤، ٣٠٩؛ المحبي، ج١، ٤٤٣.

(١٥٦) الشلي، ٣٩٩؛ العصامي، ج٤، ٥٢٦؛ السنجاري، ج٤، ٣١٠-٣١١؛ المحبي، ج٤،

- (١٥٧) وهذا يؤكد إن الأشراف في قمة الخلافات فيما بينهم يحاولون " تجنب سفك الدماء إلا بالقدر الذي تستوجبه الظروف ". خرونيه، ج١، ٢٢٤.
- (١٥٨) العصامي، ج٤، ٥٢٧؛ السنجاري، ج٤، ٣٤١-٣٤٣؛ الطبري، ج٢، ١٠٦-١٠٧.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر.

أ-المخطوطات:

- ١- الشرفي، أحمد بن محمد. اللآلئ المضيئة، ج٣، (مخطوط)، نسخة مصورة لدى الباحث.
- ٢- العياشي، أبو سالم عبد الله. ماء الموائد (مخطوط)، المملكة المغربية، الخزانة الحمزاوية، رقم ١٨٢، نسخة مصورة.

ب- الكتب:

- ١- ابن إياس، محمد بن أحمد. بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق: محمد مصطفى، ط٣، (القاهرة؛ دار إحياء الكتب العربية، ١٩٦١م).
- ٢- الجبرتي، عبد الرحمن. عجائب الآثار في التراجم والأخبار، إعداد وتحقيق: عبد العزيز جمال الدين، د.ط، (القاهرة: مكتبة مدبولي، د.ت).
- ٣- الجرهموزي، المطهر بن محمد. تحفة الأسماع والأبصار بما في السيرة المتوكلية من غرائب الأخبار، دراسة، وتحقيق: عبد الحكيم بن عبد المجيد الهجري، ط١، (صنعاء: دار الإمام زيد بن علي الثقافية، ١٤٢٣هـ).
- ٤- . الجوهرة المنيرة في جمل من عيون السيرة، دراسة وتحقيق: أمة الملك إسماعيل قاسم الثورة، ط١، (صنعاء: مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، ١٤٢٩هـ).
- ٥- جليبي، أولياء الرحلة الحجازية، ترجمة: الصنفصافي أحمد المرسي، د.ط، (القاهرة: دار الآفاق العربية، د.ت).

- ٦- ابن الحسين، يحيى. بهجة الزمن في تاريخ اليمن، دراسة وتحقيق: أمة الغفور عبد الرحمن الأمير، ط ١، (صنعاء: مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، ١٤٢٩هـ).
- ٧- الحموي: ياقوت بن عبد الله. معجم البلدان، تحقيق: فريد عبد العزيز الجندى، ج ٥، د. ط، (بيروت: دار الكتب العلمية، د. ت).
- ٨- الحنفي، أحمد شلبي بن عبد الغني. أوضح الإشارات فيمن ولي مصر القاهرة من الوزراء والباشات، الملقب بالتاريخ العيني، تحقيق: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، د. ط، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٧٨م).
- ٩- خرونيه، ك: سنوك هور. صفحات من تاريخ مكة المكرمة، ترجمة: على عودة الشيوخ، تعليق: محمد محمود السرياني ومعراج نواب مرزا، د. ط، (الرياض: دار الملك عبد العزيز، ١٤١٩هـ).
- ١٠- دحلان، أحمد زيني. أمراء البلد الحرام، د. ط، (بيروت: الدار المتحدة للنشر والتوزيع، د. ت).
- ١١- الرشيدى، أحمد. حسن الصفا والابتهاج بذكر من ولي إمارة الحاج، تحقيق: ليلي عبد اللطيف أحمد، د. ط، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٠م).
- ١٢- السنجاري، علي بن تاج الدين. منائح الكرم في أخبار مكة والبيت والحرم، دراسة وتحقيق: ماجدة فيصل زكريا، ط ١، (مكة: مركز إحياء التراث الإسلامي، في جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ).
- ١٣- الشلي، محمد بن أبي بكر. عقد الجواهر والدرر في أخبار القرن الحادي عشر، ط ١، (صنعاء: مكتبة الإرشاد، ١٤٢٤هـ).

١٤- أبو طالب، محسن بن الحسن بن القاسم. تاريخ اليمن، عصر الاستقلال عن الحكم العثماني الأول، ١٠٥٦-١١٦٠هـ، تحقيق: عبد الله محمد الحبشي، ط ١، (تعز: مطابع المفضل للأوفست، ١٤١١هـ).

١٥- الطبري، محمد بن علي بن فضل. إتحاف فضلاء الزمن بتاريخ ولاية بني الحسن، تحقيق: محسن محمد سليم، ط ١، (القاهرة: دار الكتاب الجامعي، ١٤١٣هـ).

١٦- العصامي، عبد الملك بن حسين. سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط ١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ).

١٧- الغازي، عبد الله بن محمد. إفادة الأنام بذكر أخبار بلد الله الحرام مع تعليقه المسمى: بإتمام الكلام، دراسة وتحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، ط ١، (مكة: مكتبة الأسد، ١٤٣٠هـ).

١٨- الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب. القاموس المحيط، ضبط وتوثيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، د.ط، (بيروت: دار الفكر، ١٤١٥هـ).

١٩- المحبي، محمد بن فضل الله. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، د.ط، (القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، د.ت).

٢٠- المقرئ، أحمد بن علي. النقود الإسلامية المسمى بشذور العقود في ذكر النقود، تحقيق: محمد السيد بحر العلوم، ط ٥، (العراق: المكتبة الحيدرية، ١٣٨٧هـ).

- ٢١- النهروالي، محمد بن أحمد. الإعلام بأعلام بيت الله الحرام، تحقيق: علي محمد عمر، ط ١، (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٢٥هـ).
- ٢٢- البرق اليماني في الفتح العثماني، أشرف: حمد الجاسر، ط ١، (الرياض: دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، ١٣٨٧هـ).
- ٢٣- الوزير، عبد الله بن علي. تاريخ طبق الحلوى وصحاف المن والسلوى، تحقيق: محمد عبد الرحيم جازم، ط ١، (بيروت: دار المسيرة، ١٤٠٥هـ).

ثانياً: المراجع.

أ- الكتب:

- ١- أرسلان، شكيب. تاريخ الدولة العثمانية، تحقيق وتعليق: حسن السماحي سويدان، ط ١، (دمشق: دار ابن كثير، ١٤٢٢هـ).
- ٢- إينالچك، خليل. التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، ترجمة: عبد اللطيف الحارس، ج ١، ط ١، (بيروت: دار المدار الإسلامية، ٢٠٠٧م).
- ٣- . تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة: محمد الأرناؤوط، ط ١، (بيروت: دار المدار الإسلامي، ٢٠٠٢م).
- ٤- البلادي، عاتق بن غيث. بين مكة واليمن رحلات ومشاهدات، ط ١، (مكة: دار مكة للطباعة والنشر، ١٤٠٤هـ).
- ٥- . معجم معالم الحجاز، ج ٤، ط ١، (مكة: دار مكة، ١٤٠٠)، ص ١٢٧.
- ٦- بيات، فاضل. الدولة العثمانية في المجال العربي، ط ١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧م).

- ٧- جارشلي، إسماعيل حقي. أشرف مكة المكرمة وأمرائها في العهد العثماني، ترجمة: خليل علي مراد، ط١، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ١٤٢٤هـ).
- ٨- صابان، سهيل. المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، د.ط، (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٢١هـ).
- ٩- صباغ، عباس إسماعيل. تاريخ العلاقات العثمانية الإيرانية، ط١، (بيروت: دار النفائس، ١٤٢٠م).
- ١٠- فاروقي، ثريا وآخرون. التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، تحرير: خليل إينالچك، ودونالدكرات، ج٢، ترجمة: قاسم عبده قاسم، ط١، (بيروت: دار المدار الإسلامي، ٢٠٠٧م).
- ١١- فاروقي، ثريا. الدولة العثمانية والعالم المحيط بها، ترجمة: حاتم الطحاوي، ط١، (بيروت: دار المدار الإسلامي، ٢٠٠٨م).
- ١٢- النبراوي، رأفت محمد. السكة الإسلامية في مصر عصر دولة المماليك الجراكسة، ط١، (الجيزة: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، ١٩٩٣م).
- ١٣- نواب، عواطف محمد. كتب الرحلات في المغرب الأقصى مصدراً من مصادر تاريخ الحجاز في القرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجريين، ط١، (الرياض: دار الملك عبد العزيز، ١٤٢٩هـ).

- ١- الجهني، عويضة بن متيريك. "أثر الحملات العثمانية المرسلة إلى اليمن على الحجاز ١٠٣٢-١٠٤١هـ/ ١٦٢٣-١٦٣٢م"، مجلة كلية الآداب في جامعة الإسكندرية ، العدد ٥٧، السنة ٢٠٠٧م.
- ٢- الجهني، عويضة بن متيريك. "السلطة العثمانية في الحجاز في أواسط القرن"هـ/١٧م، كما يعكسها عهد الشريف زيد بن محسن ١٠٤١-١٠٧٧هـ/١٦٣١-١٦٦٦م"، الأردن: المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، العدد ٢، جمادي الآخرة، ١٤٢٩هـ.
- ٣- الزيلعي، أحمد بن عمر. "نظام المشاركة في الحكم لدى أشرف مكة، ٦٤٧-٩٢٣"، الرياض: مجلة دار الملك عبد العزيز، العدد ٣، السنة ١٤، ربيع الآخر، جمادى الآخرة، ١٤٠٩هـ.